الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون العام

دور الإدارة الالكترونية في تحديث وسائل التبليغ

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص دولة ومؤسسات

إعداد الطالبتين:

- مشلفخ امباركة
- تومي أحلام

إشراف الأستاذ :

- د . هواري صباح

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/د. بورزق احمد..... رئيسا

أ/د هواري صباح..... مشرفا ومقررا

أ/د حمزة أحمد..... ممتحنا

الموسم الجامعي: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وعرفان

- نشكر الله عزوجل الذي بتوفيق منه وبفضل منه تمكنا من انجاز هذه المذكرة.

- نتقدم بالعرفان والشكر الجزيل الى الاستاذة الفاضلة: د.صباح هواري

- كما نشكر كثيرا جميع الاساتذة والزملاء الذين قدمو لنا المساعدة مهما كانت طبيعتها، والى كل من قدم لنا التشجيع مهما بلغت درجته

- كما نتقدم بخالص الشكر الى كافة أساتذتنا الكرام بقسم الحقوق تخصص دولة ومؤسسات بجامعة الجلفة على كل ما قدموه طيلة فترة تكويننا

الإهداء

الحمد لله وكفى و الصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد

الحمدلله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح وبفضله تعالى مهداة الى الوالدين الكريمين حفظهما الله وادامهما نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة اخواني واخواتي الى ابنتي العزيزة "تالة" حفظهم الله عزوجل، وزملاء الدراسة متمنية لهم التوفيق،الى كل من ساعدني في إعداد هذه المذكرة، والى كل الأشخاص الذين

احمل لهم المحبة والتقدير.

الى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

مباركة

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى واله ومن وفى أما بعد : الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه بفضله تعالى مهداة إلى الوالدين حفظهما الله وأدامهما ولي زوجي الذي كان سند لي في مشواري والى ابني أيمن وبناتي رفيدة ورهف و رؤيا وكل من كان لهم فضل في هذا المشوار

أحلام

مقدمة

مقدمة

لقد شهد العالم في نهاية القرن العشرين تطورات سريعة في عدة قطاعات وكان التكنولوجيا الإعلام و الإتصال الحظ الأوفر فيها و التي أفرزت آليات جديدة لإدارة المجتمعات ، فقد أصبح العالم يعيش ثورة معلوماتية ساهمت بشكل كبير في إنجاز الأعمال، وتقديم الخدمات للمواطن بطريقة إلكترونية بإستخدام الحاسوب وشبكات الإتصال وهو ما ساهم في كسر حاجز الزمن و المسافة و رفع درجة الشفافية و التقليل من الورقية في تعاملات الإدارة مع المواطن ، على عكس الأسلوب الإداري التقليدي الذي يتميز بكثرة الأوراق و التعقيدات البيروقراطية .وعلى غرار باقي دول العالم توجهت الجزائر نحو التحول إلى عصرنة المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال بجدف ترقية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للأفراد وفي هذا السياق شهدت الإدارة المحلية في الجزائر عدة إصلاحات مست عصرنة نظم خدمات المحلية حيث أصبحت تعتمد على أساليب وإجراءات متطورة تقوم على إستخدام التطبيقات الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية الحديثة كدفي عصرنة أجهزها الإدارية المحلية بالإعتماد على شبكة الأنترنت و التحول التدريجي من الأنشطة التقليدية إلى الإلكترونية ، حيث أخدت البلدية النصيب الأكبر من هذا التغير بعدما كانت تعتمد على المعاملات التقليدية في تقديمها لمختلف الخدمات ومن خلال ماسبق نطرح الإشكالية التالية :

أين يظهر دور الإدارة الإلكترونية في تحديث وسائل التبليغ ؟

ومن خلال هذه الإشكالية تتفرع لدينا الاسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الإدارة الالكترونية و متطلبات تطبيقها .

- ماهو الأساس القانوني المعتمد في إستعمال التبليغ القانوني الإلكتروني .

أهمية الموضوع :

أدى التطور الذي أحدثته تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى التحول من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية وهو ما أحدث تغيرات كبيرة على الإدارات في تقديمها للخدمات من هذا الطرح تكمن أهمية الموضوع في:

الأهمية العلمية الموضوع الإدارة الإلكترونية جدية وأهمية علمية فهو موضوع حديث ظهر خلال العقد الأخير من القرن العشرين باعتباره يعالج الإدارة الالكترونية كآلية لتحسين وتفعيل خدمات الإدارة المحلية كون الموضوع حيوي وجديد ولقلة الدراسات و البحوث في مجال الإدارة الالكترونية وتطبيقاها على المستوى المحلي و بالتالي محاولة توضيح فحوى هذا الموضوع وتأثيراته على الخدمة العمومية ، ودور الإدارة الالكترونية في تحديث أساليب و إجراءات الأجهزة الإدارية في ترشيدها للخدمات وتقديمها بجودة عالية .

الأهمية العملية :

يكتسي موضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في ترقية وتفعيل خدمات الإدارة المحلية كاتبليغ القضائي أهمية كبرى على اعتبار أن الإدارة المحلية هي المسؤولة بصفة مباشرة عن تحقيق التنمية على المستوى المحلي من خلال الاستجابة للمطالب وإشباع الحاجات وتقديم الخدمات ، مما جعل من تطوير أساليبها بمثابة آلية جديدة ومتميزة في تقديم الخدمات و تحقيق الجاهزية وحسن الاستجابة وتكيف جميع طرق ووسائل تقديمها حيث أصبح المحدد الرئيسي لقدرة الجهاز الإداري على التغلغل في بيئته وتوزيع قيمة المادية و المعنوية بالعدالة المطلوبة من أجل تحقيق استقرار النظام واستمراريته وضمان التأييد الشعبي الجماهيري لبني النظام السياسي و مؤسساته وسياساته بما يفضي إلى استقرار المجتمع برمته

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف و التي يمكن إجمالها فيما يلي :

إزالة الغموض حول موضوع الإدارة الإلكترونية ومحاولة الإحاطة بكافة الجوانب النظرية المتعلقة به و التعرف على مفهوم الإدارة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات خاصة . في تحديث وسائل التبليغ

التعرف على أثر تطبيقات تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية في وابراز السلبيات و الايجابيات للوسائل المستعملة .

إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من البحوث ليكون تكملة لدراسات سابقة في هذا المجال ونقطة إنطلاق للدراسات اللاحقة .

تسعى هذه الدراسة إلى تشخيص واقع الإدارة الإلكترونية في في تحديث وسائل التبليغ ومحاولة تبيان مختلف المراحل و الإجراءات التي مرت بها عملية التحول نحو الإدارة الالكترونية ، و التعرف على تطبيقاتها وبرامجها و الإجراءات المتبعة في تطبيقها وكذلك إنعكاساتها المختلفة على تقديم الخدامات.

اسباب إختيار الموضوع:

لعل إهتمام الباحث ورغبته في البحث في موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على إعتبارات ذاتية مرتبطة بشخص الباحث بحكم الميل نحو موضوعات معينة وأخرى موضوعية ترتبط بموضوع الدراسة من حيث قيمته العلمية وحداثته ، و يمكن تلخيص أهم مبررات إختيار هذا الموضوع فيما يلي:

-أسباب ذاتية :

تنبع رغبتنا في إنجاز هذا الموضوع من أجل الإطلاع والبحث النظري والميداني عن العلاقة بين الإدارة الإلكترونية ودورها في تحسين خدمات الإدارة المحلية والرفع من كفاءتها في تقديم الخدمات .

-أسباب موضوعية:

يدخل هذا الموضوع في صلب التخصص المدروس وبالتالي فهو يمثل محور هام للبحث و التحليل بغرض تزويد المكتبة هذه الدراسات و استفادة الدفعات اللاحقة بمعطيات قد تشكل لبنة من البنات البحث العلمي ، إضافة إلى القيمة العلمية لموضوع الإدارة الإلكترونية ودورها في تفعيل خدمات في تحديث وسائل التبليغ بإعتباره موضوع واسع الإنتشار لدى الأكاديميين والهيئات الدولية و المؤسسات الرسمية.

الفصل الأول :الإطار العام للإدارة الالكترونية

المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية

تعد الإدارة الرقمية أو ما يسمى أيضا الإدارة الإلكترونية مفهوما مبتكرا أملته المراحل المتقدمة من ثورة تكنولوجيا المعلومات واقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي وأسهمت في تكوينه وانتشاره برمته وكذلك لوسائل التبليغ القضائي

شهدت الإدارة تحولات وتطورات كبيرة نتيجة التقدم التقني في مجال الإعلام والاتصال، وأخذت الأعمال والنشاطات الإدارية تتجه بالتدريج من استخدام الطرق تقليدية إلى استعمال المتزايد للتكنولوجيا المتطورة عير الكمبيوتر وإلانترنت، التي تساعد على تبسيط الإجراءات وتوفير في الوقت والجهد والتكاليف[1].

ومن خلال هذا نتطرق في هذا المبحث من خلال مطلبين المطلب الأول (تعريف الإدارة الالكترونية وخصائصها) المطلب الثاني (مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية)

المطلب الأول :تعريف الإدارة الالكترونية وخصائصها

إختلف رجال الفكر الإداري في تعريفه للإدارة، فقد عرفها فريديريك تايلور في كتابه "إدارة الورشة" على أنها "المعرفة الصحيحة لما يريد أن يقوم به الأفراد، ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن الطرق وأقل التكاليف"، وعرفها هنري فايول في كتابه "الإدارة العامة والصناعية" على أنها "هي عملية التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة على تنفيذ الأعمال". أما بالنسبة لتشستر برنارد فعرفها في كتابه "وظائف المدير" بأنها "ما يقوم به المدير من أعمال أثناء تأدية وظيفته"[2].

[1] سي يوسف قاسي، الادارة الالكترونية: المفهوم والأهداف، المداخلة الإطار المفاهيمي للمرفق العام الاكتروني، المؤتمر الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع-تحديات-آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة ،2018م،ص01.

[2] هاني عرب، أساسيات الإدارة الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2006، ص04.

وجاء مفهوم آخر حديث النشأة وهي الإدارة الالكترونية ومن خلال هذا نتطرق في هذا المطلب الى تبيان مفهوم الادارة الالكترونية بتعريفها و خصائصها

أولا : تعريف الإدارة الالكترونية

اختلف رجال الفكر الإداري في تعريفه للإدارة، فقد عرفها فريديريك تايلور في كتابه "إدارة الورشة" على أنها "المعرفة الصحيحة لما يريد أن يقوم به الأفراد، ثم التأكد من أنهم يفعلون ذلك بأحسن الطرق وأقل التكاليف"، وعرفها هنري فايول في كتابه "الإدارة العامة والصناعية" على أنها "هي عملية التنبؤ والتخطيط والتنظيم وإصدار الأوامر والتنسيق والرقابة على تنفيذ الأعمال". أما بالنسبة لتشستر برنارد فعرفها في كتابه "وظائف المدير" بأنها "ما يقوم به المدير من أعمال أثناء تأدية وظيفته"[1].

نشأة الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث يعود إلى بداية الستينيات، عندما ابتكرت شركة IBMماكينات التجارة الدولية مصطلح معالج الكلمات على فعاليات طابعاتها الكهربائية، وكان سبب إطلاق هذا المصطلح هو لفت نظر الإدارة في المكاتب إلى إنتاج هذه الطابعات عند ربطها بالحاسوب .ويشير الدكتور نجم عبود نجم في كتاب " الإدارة والمعرفة الإلكترونية " من خلال دراسة للفكر الإداري والمدارس الإدارية، أن الإدارة الإلكترونية هي امتداد للتطور التكنولوجي في الإدارة بدء الإحلال الآلة محل العامل في التخطيط والرقابة بمساعدة الحاسوب[2]

وهو ما يتفق مع الدكتور سعد غالب ياسين في كتاب " الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقات العربية" ، حيث يرى أن مع بداية انتشار استخدام نظم الحاسوب في أنشطة الأعمال وجدت معظم المنظمات والمؤسسات العامة أن استخدامها للحاسوب سيعني الإسراع في إنجاز الأعمال، واختصار للجهد والوقت والموارد[3].

[1] هاني عرب، المرجع السابق ، ص04.

[2] -نجم عبود نجم ، الإدارة والمعرفة الإلكترونية : الإستراتيجية – الوظائف – المجالات . عمان : دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2004م،ص130،128.

[3] سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية – الرياض : معهد الإدارة العامة ، 2005 ،ص 49.

وفي عام 1973 استخدم مصطلح مكتب الورقي في الواليات المتحدة الأمريكية، في إشارة إلى فكرة مفادها أن التحول إلى العمل الرقمي Digital ،حيث أن في عام 1974 أخذت مؤسسة زيروكس Xerox corporationتروج لهذا المفهوم باعتباره يمثل مكتب المستقبل، وفي عام 1996 بدأت شركة مايكروسوفت الأمريكية باستخدام الربط الشبكي بين الحواسب المستخدمة في مؤسساتها شبكة محلية Local Réseaux،مما أدى إلى تقليص الحاجة لاستخدام الورق بشكل كبير جدا .وفي نهاية التسعينيات استخدم مصطلح "الإدارة الإلكترونية " مع انتشارا شبكة الإنترنت العالمي، وهو ما ساعد على ظهور الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصرنة المعرفة من خلال شبكات التواصل الاجتماعي Email /Yahoo التي سهلت عمل الإدارة في تعاملاتها وتقديمها للخدمات[1].

ومن بين أسباب التحول إلى الإدارة الإلكترونية [2]:

أ. عامل الوقت والسرعة اللذان يعتبران من أهم المجالات التنافسية بين المؤسسات

ب. الإجراءات والعمليات المعقدة وآثارها على زيادة تكلفة الأعمال

ج. ضرورة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

د. التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

ويرى الدكتور علي حسن بكير في كتاب " المفهوم الشامل للإدارة الإلكترونية " أن تطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية قد مر بثلاثة مراحل هي[3]:

مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة:

في هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة الإلكترونية ومحاولة تنميتها، وتطويرها بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملات وإجراءات بشكل

[1] بشير عباس العالق ، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق . أبوظبي،: مركز الدراسات للبحوث الاستشارية ،2005م،ص9،10.

[2] عبد الرؤوف عامر طارق ، الإدارة الإلكترونية ،: نماذج معاصرة . القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع، 2007م ص45.

[3] خليفة مصطفى أبو عاشور ، ديانا جميل النمري ، " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين ."المجلة ألاردنية في العلوم التربوية ، المجلد 09 ، العدد 02 الأردن ، 2013م ص 200.

سهل وبدون أي روتين، أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع في كل فرد يملك حاسوب شخصي الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات وأحدث البيانات، والإعلانات عبر الشبكة الإلكترونية مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة .

مرحلة الفاكس والتليفون الفاعل:

هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة التي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس، حيث يتمكن المتعامل، أو المواطن من الاعتماد على الهاتف المتوفر ويمكن الاستفسار في الإجراءات والأوراق اللازمة لإنجاز أي معاملة، واستخدام للفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستثمارات وغيرها .وما يميز هذه المرحلة عن المرحلة السابقة هو الانتقال من تلقي البيانات والاطلاع على المعلومات من طرف المواطن مستقبلا إلى التفاعل وإعطاء رأي والاستفسار والرد عليها، كما أن في هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للإنترنت متوسط، والتعرفة تكون أكثر كلفة من الهاتف والفاكس، لذلك فإن الميسور ين وما فوق هم الأقدر على استعمال هذه التكنولوجيا نظرا لعدم توسع نطاقها ألنها كتقنية لم تكن في متناول الجميع.

مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة:

هذه هي المرحلة الأخيرة والتي يتم من خلالها التخلي عن الشيء التقليدي للإدارة بحيث يصبح عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية ما يقارب 30 %من المواطنين، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب بشكل شخصي، أو عن طريق الأكشاك، وتكون تكلفتها معقولة ومتاحة لكل مواطن لإنجاز أي معاملة إدارية بالشكل المطلوب وبأسرع وقت ممكن، وأقل جهد وأقل تكلفة وأكثر فاعلية .وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية، تقبلها وتفاعل معها، وتعلم طرق استخدامها[1].

والملاحظ للمراحل التي مر بها تطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية " مراحل التحول " نرى أنها ركزت على:

[1] خليفة مصطفى أبو عاشور ، ديانا جميل النمري ،المرجع السابق،ص200،201

-اندماج المجتمع بشكل تدريجي لكي يكون هناك تقبل طوعي الإستراتيجية الإدارة الإلكترونية مما يؤدي إلى تخصيص شدة مقاومة التغير التنظيمي، والتي تنتج غالبا عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري ومفاجئ في الأساليب الإدارية.

- الاهتمام بالمعدات والأجهزة الإلكترونية اللازمة على اعتبارا أن التحول للإدارة الإلكترونية يتطلب توفير البنية التحتية الداعمة للأعمال الإلكترونية.

بالرغم من حداثة مصطلح الإدارة الالكترونية وفق ما تشير إليه أدبيات الفكر الإداري المعاصر، إلا أن هناك العديد من التعاريف التي قدمت لهذا المصطلح ، وأن كان أغلبها قدم لتعريف الحكومة الالكترونية نظرا لوجود تداخل وترابط مفاهيمي بين مصطلح الحكومة الالكترونية ، والإدارة الالكترونية حيث عرفت الإدارة الالكترونية بأنها استخدام الوسائل ، والتقنيات الالكترونية بكل ما تقتضيه الممارسة أو التنظيم ، أو الإجراءات أو التجارة ، أو الإعلان[1]"

فقد فرضت الإدارة الإلكترونية نفسها على واقع العمل في المنظمات كرد فعل طبيعي لوجود واستخدام الحاسب الآلي في العديد من الأعمال، وذلك باتجاه تطوير نظم العمل التقليدية إلى نظم مرنة تستطيع التفاعل مع واقع الحداثة والتطور الحاصل، توفيرًا للجهد والوقت المبذول في الأعمال التقليدية، وما كانت الإدارة الكترونية إلا نمطا إداريا يستخدم كل ما أمكن من إنجازات ثورة التكنولوجيا والحداثة وتسخيره في خدمة العملية الإدارية وإنجاز الأعمال وهو ما أكده هذا التعريف للإدارة الإلكترونية على: "أنها استخدام للبيانات والمعلومات المتكاملة في توجيه سياسات واجراءات عمل المنظمة، بهدف تحقيق أهدافها وتوفير المرونة اللازمة للاستجابات للتغيرات المتلاحقة داخليًا وخارجيا"[2].

[1] محمد ، محمود الطعامنة ، طارق ، شريف العلوش ، الحكومة الالكترونية وتطبيقها في الوطن العربي ، الأردن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004 ص 10،11.

[2] محمد عبد اشتيوي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة –فرع غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد السابع عشر،العدد الثاني، كلية إدارة الأعمال –جامعة القدس المفتوحة – غزة – فلسطين، يونيو 2013، ص: 226.

وهناك من ينظر إلى الإدارة الإلكترونية نظرة تقنية واجتماعية، أي نظام تقني يستعمل لخدمة المجتمع بأسلوب فعال وعليه فإن الإدارة الإلكترونية تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة، عن طريق إدماج المعلومات وتكاملها وإمكانية الوصول إليها عن طريق الموقع الإلكتروني، بحيث عرفها البعض الآخر بأنها مجموعة الأنشطة العمومية التي تعتمد على الانترنت والاتصالات الإلكترونية عبر جميع طبقات ومستويات الحكومة لتقديم جميع الخدمات والمعاملات للأفراد و الحصول على المعلومات في شتى المجالات بيسر وسهولة[1].

و هي "استراتيجية ادارية لعصر المعلومات تعمل على تحقيق خدمات افضل للمواطنين والمؤسسات وخاصة (الادارة الخاصة منهم) مع استغلا ل امثل لمصادر المعلومات المتاحة من خلال توظيف الموارد البشرية والمعنوية المتاحة في اطار الكتروني حديث من اجل استغلال امثل للوقت والمال والجهد وتحقيقاً للمطالب المستهدفة وبالجودة المطلوبة"[2].

وعرفها آخرون بأنها "الانتقال من انجاز المعاملات وتقديم الخدمات العامة من الطريقة التقليدية اليدوية إلى الشكل الالكتروني من أجل استخدام أمثل للوقت والمال والجهد، بمعنى آخر؛ فالإدارة الالكترونية هي انجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الانترنيت دون أن يضطر العملاء الانتقال إلى الإدارة شخصيا لإنجاز معاملاتهم، مع ما يترافق مع ذلك من إهدار للوقت والجهد والطاقات، فهي تقوم على مفهوم جديد ومتطور يتعدى المفهوم الحديث" اتصل ولا تنتقل "وتنقله خطوة للأمام بحيث يصبح" ادخل على الخط ولا تدخل في الخط"[3].

ومنه يمكن القول أن الإدارة الالكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن ، انطلاقا من التغير الحاصل في مفاهيم الإدارة العامة ، ومضامين الخدمة العامة ، كمحصلة

[1] محمد المتولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي من 24إلى 26 أفريل 2003، ص: 13.

[2] هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية: جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجا، مجلة الأستاذ، العدد210، المجلد 2، 2014، ص: 325.

[3] حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد 23 ، أوت 2006 ، منشور على الموقع الالكتروني: alibakeer.maktoobblog.com .

للتحول في عمل الأجهزة والمؤسسات الحكومية من الشكل التقليدي ،إلى شكل يرتكز أساسا على تقنيات الانترنت ، والانترانت ، والاكسترانت والبرمجيات ،لتلبية حاجيات المواطنين بشكل يزيد من رضا الأفراد على عمل الحكومات.

وبالتالي إذا كانت الإدارة الالكترونية هي المضلة التي تطوى في إطارها أنشطة إدارة الأعمال ، والإدارة العامة ، فإنها أيضا الفضاء الرقمي الذي يسهم في توحيد معايير إجراءات العمل الإلكتروني بغض النظر عن نوع وطبيعة المنظمة[1].

فالإدارة الرقمية تترعرع وتنمو في بيئة الابتكار والخلق والإبداع ، وتستمد قوتها من الفكر التكنولوجي والإبداع المعرفي الذي أصبح سمة من سمات الاقتصاد الرقمي، وكما يؤكد جيتس رئيس مجلس إدارة شركة مايكروسفت فإننا " نتعامل مع الومضات الرقمية والفضاءات الافتراضية لإدارة شؤون شركتنا دون أن يكون لكثير منا مكان ملموس نجلس بين جدرانه .فإدارتنا الرقمية تعتمد على التزامنا بالتكنولوجيا والمعرفة ، وولاء العاملين لدينا مكرس لاقتصاد المعرفة الذي مكننا من تحقيق أكبر الإنجازات التي نتفاخر بها"[2].

ثانيا :خصائص الإدارة الالكترونية

تعتبر الإدارة الإلكترونية نمطا من أنماط الإدارة التي كانت لها أثارها الواسعة في المؤسسات فسة بين المؤسسات في تطبيق الإدارة الإلكترونية ومن هنا والمنظمات المختلفة، ولذلك تزايدت حدة أهميتها، بسبب السمات والخصائص التي تميزها:

-إدارة بلا مكان وتعتمد بالأساس على الهاتف المحمول والأجهزة الأخرى والمؤتمرات الإلكترونية والعمل عن بعد .

[1] ياسين ، سعد غالب ، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 2005 ، ص 21.

[2] علي السلمي، "**إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية**" المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، 2000، ص 37.

-إدارة بلا زمان تستمر24 ساعة متواصلة عن العمل[1].

-إدارة بلا أوراق حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية .

-إدارة الملفات بدلا من حفظها[2].

-الاعتماد على الوثائق الإلكترونية بدلا من الورقية، حيث سهولة التعديل عليها والسرعة في استرجاعها.

-توفير البريد الإلكتروني كبديل سريع وفعال عن الصادر و الوارد.

-توفير المتابعة الإلكترونية لسير الأعمال، وبالتالي توفير المزيد من الوقت والجهد والتكلفة[3].

-استعمال تكنولوجيا المعلومات وشبكات الاتصالات في أداء الأعمال وتقديم الخدمات.

-تأكيد رفع الكفاءة في الأداء وتحقيق الفاعلية في التعامل.

-تبسيط إجراءات العمل ووضوحها وتقليل الاستعمال الورقي.

-الاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن ومنظمات الأعمال، من خلال التفاعل فيما بينهم وانخفاض أوقات إنجاز الأعمال.

-تتجاوز الحدود الزمانية والمكانية التي تفيد حركة التعاملات

-اعتماد مبدأ التكامل لاستثمار الجهد و الوقت و الحيز[4]

-العمل من خلال الشبكات، حيث تعمل الإدارة الإلكترونية من خلال ربط نظم المعلومات بتقنيات الاتصالات الحديثة مثل شبكة الإنترنت والإكسترانات .

---

[1] الحسنات، ساري عوض "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية". رسالة.ماجيستر في الدراسات التربوية،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2006م،ص23.

[2] علاء عبد الرزاق السالمي، الادارة الالكترونية ، ط1 ،دار منى ،الجزائر، 2003م،ص 40.

[3] ضافي، محمد عبد العزيز. مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض". رسالة ماجستر. ". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م،ص23.

[4] عادل، حرحوش المفرجي وآخرون،الادارة الالكترونية " مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية" القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2007م،ص13.

تحول المؤسسات من الهياكل المركزية الوظيفية إلى الهياكل التنظيمية اللامركزية المرنة المستندة إلى المعلومات و العمل من خلال فرق العمل لا من خلال الفرد[1] .

تتيح تكنولوجيا الإدارة الإلكترونية سهولة الوصول إلى المعلومات عن الخدمات والمنتجات المختلفة و إمكانية تجاوز الحدود الثقافية والدولية للمعاملات الإدارية بطريقة فعالة[2].

المطلب الثاني :مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية

انه لمن الواضح في وقتنا الحاضر، أن كل الحكومات تسعى لتدعيم أجهزتها الإدارية بوسائل الاتصالات الحديثة أو الانتقال من العمل الإداري التقليدي إلى العمل الإلكتروني داخلها في أجهز الحاسب الآلي، الحديث بقصد تسهيل الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها، ثم الاستفادة منها في عمليات اتخاذ القرار ات، وانجاز الأعمال بسرعة وتقديم الخدمات للجمهور بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة، ولو تمعنا في مبادئ الإدارة الإلكترونية لوجدنا أنها تتجه لخدمة الزبون وتلبية طلباته بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، فالهيئات الحكومية تسعى الآن بجميع الوسائل لمتابعة البيانات والمعلومات عن الزنون، ثم تحليلها و التعرف من خلالها على احتياجات المواطن بقصد تزفير خدمات ذات نوعية له ومن خلال هذا المطلب نبين مبادئ و أهمية الإدارة الالكترونية .

أولا : مبادئ الإدارة الالكترونية

تتجلى مبادئ الإدارة الالكترونية بالدرجة الأولى بخدمة المواطن و تلبية حاجياته بسرعة و أقل تكلفة لذلك يمكن القول أن مبادئ الإدارة الالكترونية تتمثل فيما يلي:[3]

---

[1] مجدي محمد يونس ،التحول نحو الادارة الالكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي www.new_educ.com

[2] عبد الماجد، العلول،مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها الاستعداد المؤسسي ضد الفساد رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، .2011م،ص47.

[3] رمادلية عبد الله سفيان، مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، المداخلة بعنوان" دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا"، جامعة محمد بوضياف- المسيلة،26-27 نوفمبر 2018م، ص04،05.

– تقديم أحسن الخدمات للمواطنين : و هذا للاهتمام بخدمة المواطن الذي يتطلب عمل متنوع بالمهارات و الكفاءات المهنية لاستخدام تكنولوجيا الأعمال و الاتصال بشكل يسمح التعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها كما يستدعي ذلك ضرورة اقتناء المعلومات و القيام بتحليلها و استخلاص النتائج و الاقتراحات و الحلول المناسبة مع تحديد نقاط القوة و الضعف .

– التركيز على النتائج :

ينصب اهتمام على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة على ارض الواقع و أن تحقيق الإدارة الالكترونية ينجر عنه فوائد للمواطن يتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد ، المال ، الوقت و توفير خدمة مستمرة على مدار الساعة .

سهولة الاستعمال و الإتاحة للجميع :

نقصد بهذا المبدأ ان يتمكن المواطن من التواصل مع الإدارة الالكترونية بكل سهولة مع إتمام الإجراءات بسلامة و بساطة .

تخفيض التكاليف :

يعني أن المنافسة و الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال ينتج عنه تخفيض تكاليف و تحقيق الجودة في تقديم الخدمات العامة .

– التغير المستمر :

هو مبدأ أساسي في الإدارة الالكترونية بحكم أنها تسعى لتحسين و إثراء ما هو موجود إضافة إلى رفع مستوى الأداء سواء الكلي أو الجزئي داخل المنظمات [1].

[1] رمادية عبد الله سفيان،المرجع السابق،ص 05.

ثانيا: أهداف الإدارة الالكترونية

لقد تمايزت أهداف الباحثين حول أهداف اإلدارة الالكترونية لكنها لم تخر ج عن نطاقها الأساسي والمتمثل في إعادة هندسة الإدارة من خلال تكريس وتطبيق نظام المعلومات و الاتصالات. فمنهم من برى أن أهداف الإدارة الالكترونية تنقسم إلى:[1]

- أهداف مباشرة يمكن ترجمتها إلى مكاسب مادية مثل:
- انجاز سريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات
- تقليل ساعات العمل داخل المنظمات الحكومية
- الحد من استخدام الأوراق في الأعمال الإدارية
- إمكانية أداء الأعمال عن بعد.

أهداف عامة غير مباشرة يصعب ترجمتها إلى مكاسب مادية ملموسة مثل:

- الظليل من الأخطاء المرتبطة بالعامل الإنساني.
- التوافق مع بقية دول العالم خاصة المتقدمة منها.

-زيادة وتعزيز القدرة التنافسية للمنظمات.

و يذهب البعض الآخر إلى حوصلة أهداف الإدارة الالكترونية جملة واحدة بغض النظر عن عوائدها المادية وغير المادية وهي تتمثل فيما يلي:[2]

-تقليل كلغة الإجراءات الإدارية وما يتعلق بها من عمليات.

-ظليم الخدمات لدى المستفيدين بصورة مرضية وفي خلال 24 ساعة في اليوم وطيلة أيام الأسبوع بما في ذلك الإجازة الأسبوعية.

-زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.

[1] النمر وآخرون، الادارة العامة، الاسسس والوظائف، ط2، مكتبة الشقري، الرياض،2002 ، ص24.

[2] فداء محمود حامد، الإدارة الإلكترونية، ط1، دارالبداية ناشرون وموزعون، عمان ،2012، ص72 .

-إلغاء عامل العالقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العالقات الشخصية والنفوذ.

-القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد وتسهيل تنظيم العمل والتخصص به.

-إلغاء عامل المكان والزمان في المعاملات الإدارية.

المبحث الثاني: التحول نحو الإدارة الالكترونية

إن من أبرز سمات هذا العصر استخدام التقنيات الإلكترونية في الإدارة الحديثة، ومن بين هذه التقنيات التي نراها في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية ظهور تقنية الإدارة الإلكترونية، حيث أصبح الاعتماد على تقنية المعلومات والاتصالات أحد الركائز المهمة التي تنطلق منها الإدارة الحديثة، ونتيجة لاستخدام الاتصالات والإنترنت ظهرت الحاجة لاستخدام نمط جديد من الإدارة، ألا وهو الإدارة الإلكترونية القائمة على التنظيم الشبكي والسرعة الفائقة، مقابل الإدارة التقليدية القائمة على الهرمية والحركة البطيئة، وباستخدام الإنترنت في وظائف الإدارة تحولت وظائف الإدارة إلى أنماط جديدة من المهام تقوم على التكيف مع الإنترنت ومتطلباته في تخطيط[1] وتنظيم إلكتروني، وقيادة ورقابة إلكترونية وتطبيق الإدارة الإلكترونية يساعد في إنجاز العمل وتوفير الوقت والجهد، مما يعني أن تطبيقها في المرافق العامة سيساعد في إنجاز أعمالها وتحقيق أهدافها بسرعة ودقة وبأقل التكاليف[2].

المطلب الأول :دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية

إن دواعي تحول المؤسسات من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الالكترونية تتمثل فيما يلي[3]:

-الإجراءات والعمليات المعقدة وأثرها على زيادة تكلفة الأعمال.

-القرارات والتوصيات الفورية والتي من شأنها إحداث عدم توازن في التطبيق.

-العجز عن توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

-صعوبة الوقوف على معدلات قياس الأداء.

-صعوبة توفير البيانات المتداولة للعاملين في المؤسسة.

-حتمية تحقيق الاتصال المستمر بين العاملين على اتساع نطاق العمل.

---

[1] بوسليماني صليحة ، مداخلة بعنوان" واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر: دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية"، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات آفاق، قسم الحقوق،جامعة محمد بوضياف-المسيلة، أيام 26-27 نوفمبر 2018م،ص02.

2 بوسليماني صليحة ، المرجع السابق، ص02.

[3] محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، 2008، ص ص 35-35.

-ازدياد المنافسة بين المؤسسات وضرورة وجود آليات للتميز داخل كل مؤسسة تسعى للتنافس.

-التوجه نحو توظيف استخدام التطور التكنولوجي والاعتماد على المعلومات في اتخاذ القرارات.

-ضرورة توحيد البيانات على مستوى المؤسسة.

-تقديم نماذج جديدة من الخدمات مثل التعلم الالكتروني، والذي يعني التعلم باستخدام الحاسبات الآلية وبرمجياتها المختلفة سواء على شبكات مغلقة أو شبكات مشتركة أو شبكة الانترنت وهو تعلم مرن مفتوح.

-الطابع الدولي أو العالمي للخدمات الالكترونية: حيث يتم تقديم الخدمات من خلال الوسائط الالكترونية(الانترنت) والتي لا تعرف الحدود المكانية أو الجغرافي.

-التعامل دون الكشف عن هوية المتعاملين.

المطلب الثاني :المتطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية

أن التحول من التنظيم الإداري التقليدي إلى تنظيم الاتصالات الإلكترونية تعتبر عملية متعددة الجوانب والمفاهيم والممارسات، إنها ليست بسيطة أو تقنية بحتة يمكن استزادها وغرسها في أي بيئة ثم انتظار ثمارها بين عشية وضحاها، إن عملية استخدام وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة المجتمعات يستلزم توفير متطلبات عديدة، من أهمها[1]:

المطلب السياسي :

ونقصد بذلك وجود إرادة سياسية من طرف القيادة السياسية لدعم الهياكل إدخال التغيرات الجوهرية على أساليب العمل في الإدارة، إن التزام القيادة علنا بالجهود الإدارية ، والرامية للتحول إلى الحكومة الإلكترونية من خلال توفير المال والجهد والوقت والمتابعة المستمرة ، وإذا انعدمت الإدارة السياسية هي العناصر الرئيسية لنجاح عملية التحول إلى الحكومة الإلكترونية، فإن الدعوة إلى الحكومة الإلكترونية تبقى فكرة على ورق.

[1] علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2005،ص96.

و يتطلب التزام القيادات السياسية لتبني مشروع الإدارة الإلكترونية ما يلي :

-تفهم القيادات السياسية ودعمها للتغيرات الإدارية والفنية التي يجب اتخاذها للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

-تفهم ودعم ومشاركة ودعم رؤساء الأجهزة ومساعديهم شخصيا في عملية التحويل، والتأكد من أن التحول موظفيهم والمتعاملين مع الجهاز بمختلف فئاتهم يدركون الالتزامات المسندة لهم لتنفيذ عملية التحول .

-أن يتبنى الجهاز الحكومي عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، كهدف أساسي للجهاز.

- وجود مرجعية واحدة لتنسيق الجهود بين الجهات الحكومية مما يتيح لكافة الجهات الحكومية مما يتيح لكافة الجهات الحكومية المشاركة وتوحيد الجهود ورفع الفاعلية.

التخطيط الإستراتيجي لعملية التحول

تطوير وتوثيق رؤية ورسالة وقيم وأهداف التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

-وضع خطة إستراتيجية لهذا التحول ووضع أولويات ومراحل تنفيذها وتوزيع أألدوار على المسئولين عن التنفيذ وفقا للخطط الإستراتيجية والتنفيذية.

-وضع إجراءات ومعايير محددة لتطوير ومراجعة واعتماد مقترحات تطوير الخدمات وأسلوب تقديمها بما في ذلك حساب العائد والتكلفة.

-اعادة هندسة الهيكل التنظيمي ليدعم تقديم خدمات مميزة للعملاء خلال قنوات خدمة متعددة.

تطوير شبكة الاتصال: تحتاج عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية اتصالات مركزة داخل الجهاز الحكومي وخارجه، ولذلك يجب التركيز على[1]:

[1] محمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية ،2004م ص03.

-وضع خطة واضحة الاتصالات مع الجهات الخارجية التي ستتأثر من التحول إلى الإدارة الإلكترونية، مع تحديد الأهداف والنشاطات والمصادر وأسلوب الاتصال معها بهدف المشاركة في عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية.

-وضع خطة واضحة للاتصالات مستمرة وفعالة على جميع مستويات التنظيم.

التركيز على المتعاملين :

و ذلك بتحسين تقديم الخدمات للمتعاملين مع الجهات الحكومية كأحد الأهداف التي من أجلها تبادر كثير من الدول للتحول إلى الإدارة الإلكترونية، لذلك من المهم أخذ هذه العوامل في الاعتبار في مرحلة التحول و هي:

وجوب التعرف على المتعاملين مع الجهاز و معرفة احتياجاتهم من الخدمات بشكل دقيق و مفصل.

اعتبار تلك الاحتياجات الأساس الذي تركز عليه عملية التخطيط والتنفيذ للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

إشراك المتعاملين مع الجهاز في تخطيط وتطوير الخدمات المقدمة لهم.

-وضع نظام لقياس رضا المتعاملين كجزء أساسي يتيح للمتعاملين مع الجهاز للحصول على الخدمات دون مساعدة من أي موظف.

-وجود قنوات متعددة للدخول على النظام في كل ساعات اليوم و في كل أيام الأسبوع

-وجود إجراءات لتقبل الشكاوى ومعالجتها وفقا لمعايير تحدد المدة التي يجب فيها تنفيذ مثل هذه الإجراءات[1].

[1] عطاء الله سامي ،الحكومة الإلكترونية اعتبارات للدول العربية. ترجمة هدى يعقوب، الكويت: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2000م، ص05.

التركيز على الموظفين:

لإدارة الإلكترونية ال تدير نفسها بل تحتاج إلى قدرات خاصة في كل مراحلها ، ولذلك يجب التركيز على ما يلي:

-تحديد المهارات و القدرات الواجب توفرها في الموظفين للتحول إلى الإدارة الإلكترونية.

- إعادة وصف الوظائف حسب الاحتياجات الجديدة.

-تحليل مهارات وقدرات الموظفين الحاليين لمعرفة المهارات والقدرات التي يحتاجونها ليكونوا قادرين على العمل في بيئة الإدارة الإلكترونية.

التركيز على القدارت الفنية: لا يمكن التحول إلى الإدارة الإلكترونية بدون استخدام أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات لذلك من المهم توفير ما يلي:

-وجود إستراتيجية محددة وواضحة لنظم المعلومات الإدارية في الجهاز .

-تخصيص مصادر كافية للانتقال إلى الإدارة الإلكترونية سواء المصادر البشرية أو الفنية المالية لضمان توفير القدرة الفنية لتنفيذ المشروع21 .

-وجود برنامج زمني محدد لمراجعة احتياجات الجهاز من متطلبات إدارية وفنية والتغيرات التي يجب إحداثها، واختيار التكنولوجيا ذات العالقة بهذه الاحتياجات وفق معايير محددة تأخذ في الاعتبار التطورات التقنية الحديثة والقدرة على تحديث تلك التقنية باستمرار[1] .

-وجود قاعدة بيانات متكاملة وموحدة ومترابطة لكافة نشاطات الجهاز ومعلومات متكاملة عن المتعاملين معه ، والترابط مع قواعد البيانات الفرعية خارج وداخل الجهاز، وتحديد سير الإجراءات وانسيابيتها لضمان حسن استخدام الخدمة .

-وجود القدرات الفنية القادرة على التعامل مع المعلومات سواء للنظم أو الأجهزة .

[1] عطاء الله سامي،المرجع السابق،ص06.

المتطلب التشريعي أو القانوني[1]

و الذي يعتبر أساس عمل نظامي لتحديد العالقات بين الجهات المتعاملة مع أجهزة الإدارة الإلكترونية، إن ضمان حقوق جميع الأطراف يتطلب توفير تشريعات كفيلة بتحديد أطر العمل التي تشغل فيها أنظمة الحكومة الإلكترونية، إنه لمن الواضح أنه بمجرد الشروع بتهيئة الأرضية لعمل الحكومة الإلكترونية

يترتب عن ذلك توفير تشريعات جديدة لضبط أسلوب التعامل الجديد مع الأوضاع التي نشأت الحاجة إليها، ومن المتطلبات القانونية الأساسية للعمل نخص بالذكر:

- تشريعات خاصة بتجريم انتهاك سر التوقيع الإلكتروني .
- تشريعات خاصة بضمان حقوق جميع الأطراف المعنية بالعمل الإلكتروني .
- بتشريعات خاصة بتحديد رسوم استخدام المواقع الإلكتروني .
- تشريعات تنظم نشر المعلومات والمحافظة على الأسرار .

متطلبات إدارية :

ونعني بذلك إحداث التغيرات الجوهرية في الهياكل الإدارية و الإدارات الحكومية بقصد التكيف مع الخدمات الحكومية التي تأخذ أبعاد جديدة .

إن التنظيم الجديد ينتج عنه بدون شك الاستغناء عن وظائف روتينية تقليدية واستحداث وظائف جديدة وهذا يتطلب تأهيل وتدريب القيادات الإدارية التي تعول عليها الحكومة لإحداث التغير النوعي في الخدمات التي يتم تقديمها للمواطنين، وخاصة أننا في القرن الواحد والعشرون نتطلع لحصول المواطنين على خدمات راقية وترضية زبائن الإدارات الحكومية، و إدارات القطاع الخاص بأية وسيلة كانت، ألن الزبائن هي القوة المحركة في المجتمعات الحديثة[2].

[1] عطاء الله سامي،المرجع السابق،ص07.

[2] محمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية،03،2004

متطلبات توعية :

إن التوعية بثقافة الإدارة الإلكترونية هي الركيزة الأساسية لنجاح عملية التحول من الأنظمة الإدارية التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية العصرية، لان الإدارة الإلكترونية هي فلسفة متكاملة من القيم و العادات والتقاليد والأهداف، وترجمتها إلى واقع عملي ملموس تحتاج إلى وعي اجتماعي ومساندة الجمهور لهذا التحول بحيث يكون الأفراد مهيئون لتقبل الأنظمة الجديدة، و هي عناصر أساسية لنجاح عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية[1].

المتطلب الاقتصادي :

بالنسبة لكل حكومة، فإن الاقتصاد هو عصب الحياة ، و بما أن المداخيل المالية لكل حكومة هي التي يتم الاعتماد عليها لتوزيع الدخل و تمويل المشاريع الحكومية، فإنه ال مفر من العمل على تغيير الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد و خاصة أن الوظائف التقليدية للوسط ستتبدل ، و أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية ستبرز، و عالقات جديدة بين المؤسسات الإنتاجية و المستهلكين ستطفو على السطح، نظام العمل يتغير، و كفاءات و مؤهلات علمية البد أن يتم الالتجاء إليها لكي تؤثر في مجرى الأمور .

إن عملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية تتطلب تخصص أموال كافية لتمويل عمليات التغير و التأهيل و التدريب و ذلك لكي يتسنى للحكومات:

- تمكين المنظمات من الحصول على المعلومات بسرعة .
- تسهيل الاتصال بين المتعاملين و تحسين الخدمة العامة .
- التشجيع على إيجاد مصادر جديدة للدخل وخلق وظائف جديدة .
- تخفيض كافة التبادل وتقليص المسافات الاقتصادية بين المتعاملين.

[1] نائل الحافظ العواملة ، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ،المجلد 29،العدد 04 ،يناير2002م،ص152.

متطلب تطوير نظم التعليم والتدريب بما يتلاءم والتحويل الجديد:

و هذا معناه ضرورة إحداث تغيرات جذرية في نوعية العناصر البشرية الملائمة لعملية التحول إلى الإدارة الإلكترونية، فالوضع الجديد يتطلب استحداث برام إدخال التقنيات تعليمية و الجديدة في مواد التعليم بحيث يستوعب الأفراد محتوى المواد المقررة عليهم ويعرفون الأساليب العلمية التي يتم تطبيقها في المستقبل[1]

متطلب توفير التكنولوجيا الملائمة ومواكبة مستجدياتها:

إن هذا المتطلب يعتبر من أهم عوامل التحول نحو الإدارة الإلكترونية، ألن التكنولوجيا مرتفعة الثمن و الحكومات تحاول أن تقتصد و تقتني تكنولوجيا رخيصة الثمن و لكن نجدها مستهلكة و غير مواكبة للمستجدات في عالم التكنولوجيا، و لهذا فإن الشكل الجوهري في الدول النامية هو أن البنوك متخلفة وعمليات الاستثمار غير مجدية ووسائل الاتصال غير فعالة ألن التكنولوجيا المستعملة بدائية، والتكنولوجيا الجديدة مكلفة وغالية ، والعناصر البشرية غير مؤهلة ، و المستجدات العلمية غير متوفرة، لان المنافسة التي أصبحت شعارا المتنافس ال يملك التكنولوجيا الحديثة ولا يمكن أن يكون لها معنى إذا كان يستطيع أن يقوم بالأعمال الإبداعية أو ليست له إمكانيات تقنية عالية[2] .

متطلب بناء نظام معلومات متطور و حديث :

إن هذا المطلب يشكل القاعدة الأساسية للتحول إلى الإدارة الإلكترونية لبناء النظام المعلوماتية المتطورة هو الذي تتوقف عليه وجود البيانات و المادة الخام لنجاح العمل التنظيمي سواء بنسبة للدقة في العمل أو السرعة في تخزين المعلومات و توفيرها للمتعاملين في جميع القطاعات.

و بمراعاة جميع هذه المتطلبات أو على الأقل معظمها يمكن بعد ذلك أن نصل إلى تقديم الخدمات الحكومية للمواطنين ومجتمع رجال الأعمال بكافة أشكالها و بمستويات قياسية عالية الجودة و

[1] نائل الحافظ العواملة ،المرجع السابق،ص152.

[2] زيري بالقاسم، طوباش علي، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة. المستقبل العربي، العدد 8 ،فبراير ،2008م،ص96.

الدقة، و تبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية بشكل يسمح بتقديمها إلكترونيا، و شفافية المعلومات وعرضها أمام المواطنين للتعرف و باستمرار على الاتجاهات الحكومية سواء في مجال تقديم الخدمات الحكومية أو في الأخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين وتحسين الأداء في مرافق الخدمات الحكومية بشكل عام ، والوصول بالخدمات الحكومية إلى أقصى المواقع الحكومية الموجودة داخل الدولة[1] .

إن الإدارة الإلكترونية في سياقها الصحيح تستثمر التكنولوجيا لتحقيق الإصلاح، من خلال تعزيز الشفافية و إزالة المسافات و الفجوات الأخرى وتفويض الناس للمشاركة في العمليات السياسية التي تؤثر في حياتهم، وللحكومات استراتيجيات مختلفة لبناء مشروع الإدارة الإلكترونية، فبعض هذه الحكومات كون خططها شمولية بعيدة المدى، بينما حاولت حكومات أخرى تشخيص وتحيد عدد محدد من المجالات الأساسية والتركيز عليها كمشاريع محددة من المجالات الأساسية والتركيز عليها كمشاريع مبكرة للإدارة الإلكترونية. وفي هذه الحالات فإن الدول الأكثر نجاحا في هذا المضمار هي التي بدأت بمشاريع صغيرة ضمن مراحل، وذلك بهدف بناء هيكل راسخ[2].

[1] محمد، بن إبارهيم التويجري، "التقرير السنوي الأول للحكومة الإلكترونية " . مجلة الخدمة المدنية العربية، العدد الأول، مايو ،2005،ص04.

[2] حمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشو ارت المنظمة العربية للتنمية العربية ،2004م ص03.

الفصل الثاني : ما مدى نجاعة التبليغ الالكتروني في الاجراءات المدنية " التبليغ في القضاء "

المبحث الأول: ماهية التبليغ القضائي الالكتروني

يعد التبليغ من أهم الإجراءات القانونية التي ذكرها المشرع الجزائري في قانون الإجراءات المدنية والإدارية وربطه ارتباطا وثيقا بتسجيل الدعاوى وآجال الطعن والتنفيذ وذلك في إطار قانوني تنظيمي ينظم إجراءات التقاضي بصفة عامة، والدعاوى بصفة خاصة من خلال اشتراط التبليغ الرسمي للعرائض باختلاف أنواعها، ولا يكون التبليغ رسميا إلا إذا قام به المحضر القضائي بموجب محضر رسمي ، وهذا ما جاء به قانون الإجراءات المدنية والإدارية في الباب الحادي عشر تحت عنوان الآجال وعقود التبليغ الرسمي حيث نص عليه المواد 404 إلى 416 ،وتم حصر التبليغ القانوني للمحضر القضائي واعتباره من المهام الأصيلة التي أقرها قانون الإجراءات المدنية والإدارية وقانون 03/06 المتعلق بتنظيم مهنة المحضر القضائي في نص م 12.[1] ومن خلا هذا نتناول في هذا المبحث من خلال مطلبين المطلب الأول (مفهوم التبليغ القضائي الالكتروني) و المطلب الثاني (مبررات الأخذ بالتبليغ القضائي الالكتروني و الأساس القانوني المعتمد في استعمال التبليغ القضائي الالكتروني)

المطلب الأول :مفهوم التبليغ القضائي الالكتروني

العمل القضائي هو المحك الحقيقي لتقييم مدى ملائمة القوانين للمجتمع الذي تطبق فيه، ومدى فعالية هذه القوانين والأنظمة لخدمة أطراف النزاع، وهو من يلمس عن قرب عجز الجانب الإجرائي في العملية القضائية ويحاول عن طريق مجموع الاجتهادات التي تصدر تدارك النقص فى هذا الجانب الإجرائي بتنقيحه بتفسيرات تخدم حقوق أطراف النزاع .ويدخل التبليغ القضائي كتقنية للاتصال ضمن الجوانب الإجرائية للعملية القضائية، ونجد الاجتهاد القضائي عبر سنوات يحاول الاقتراب من سد النقص داخل النصوص القانونية للمعاملات المدنية والتجارية وبعض القوانين الخاصة التي تنظم هذا الجانب. ولقد اهتدى المنظم السعودي إلى مجموعة من جوانب التبليغ إلى إيجاد منافذ جديد ، لتخفيف وطأة

[1] يواوشهر زاد، بشير محمد أمين، التبليغ القانوني للمحبوس كأثر من آثار السير الحسن للعدالة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07 ،العدد 01، مخبر المرافق العمومية والتنمية- جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس، الجزائر،جوان 2021م،ص381.

وحدة التأخيرات التي يعرفها تبليغ الإجراءات والأحكام والقرارات ، وغيرها من وسائل الاتصال، وذلك بإدراج سبل جديدة للتبليغ سواء بالطرق العادية أو بالطرق مستحدثة[1].

سنتطرق إلى بيان التعريفات التي أوردها الفقهاء للتبليغ القضائي

التبليغ لغة:

وهو " بيان يذاع في رسالة ونحوها وهو البلاغ"

التبليغ اصطلاحا:

" الوسيلة الرسمية التي يبلغ بها الخصم واقعة معينة، وتمكينه من التبليغ القضائي الاطلاع عليها وتسليمه صورة عنها[2].

وعرف البعض من الفقه التبليغ القضائي بأنه" الوسيلة الرسمية والقانونية التي يبلغ من خلالها الخصم بواقعة معينة، وتمكينه من الاطلاع عليها وتسليمه صورة عنها."

وقد عرف أيضا بأنه" الوسيلة الرسمية الرئيسية لأعلام الأطراف بإجراء عين من الإجراءات المضمنة في الأوراق القضائية بصفة عامة.

وعرف أيضا بأنه " إيصال الأوراق القضائية إلى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المراد إعلامهم بمضمون ورقة التبليغ أو بالحضور باليوم والساعة المعينة في ورقة التبليغ إلى المحكمة صاحبة الشأن للنظر في أمر معين تختص به المحكمة .

[1] نهاد أحمد إبراهيم السيد، الأثر القانوني للتبليغ القضائي الالكتروني في منازعات الشركات الأجنبية في النظامين السعودي والمصري "دراسة مقارنة" مجلة روح القوانين كلية الحقوق. المجلد الأول ، العدد الثامن والثمانون ، جامعة طنطا،2019مً،24

[2] محمد فواز عبد الفتاح حامد، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الشرق الوسط كانون ثاني، 2021،ص09.

وعرفه الفقه أيضاً بأنه" إجراء يتعلق بالمحاكمة وحسن سير العدالة، إذ ال يمكن للفرقاء ملاحقة الإجراءات المتعلقة بالدعاوى والمنازعات القضائية والحقوقية قبل إتمام عملية التبليغ."

وعرف أيضاً بأنه" الوسيلة الرئيسية والتي رسمها قانون المرافعات، وذلك لتمكين الطرف الآخر من العلم بإجراء معين وذلك بتسليمه صورة من الورقة المعلنة1."

أما فيما يتعلق بالتبليغ القضائي الكتروني فقد عرفه الفقه بأنه" اعتماد وسائل جديدة وحديثة للتبليغ ال لتحل مكان التبليغ بالطرق التقليدية و إنما لتكون وسيلة مساعدة في عملية التبليغ ولتقلل من النزاعات القانونية على صحة التبليغ، غير أنها تعد وسيلة تواصل مع الخصوم المتداعين في الدعوى و واعلامهم بمستجدات الإجراءات والدعاوى[2]

يعتبر التبليغ القضائي عملية قانونية بين المبلغ إليه؛ ومصلحة التبليغ؛ وكذا بين الخصوم .والتبليغ القضائي هو إعلان قانونى عن بداية الخصومة؛ وبصفة عامة عن إجراء قضائي محدد زمني ، ويتشكل فعلي في إيصال واقعة معينة إلى علم المبلغ إليه .ليكون حاضر بالجلسة، ويهيئ نفسه لمواجهة الخصم، ويعد دفاعه .

و ليناقش الدعوى التي تمكنه من الوصول إلى هدفه من التقاضي، عليه أو لتفرض عليه التزام تنفيذه أو القيام به على حقوق الافراد وحمايتها نجد وحرص المشرع جعل التبليغ القضائي، وسيلة إجرائية لخدمة المتقاضين عند لجوئهم إلى القضاء؛ ألنه يقوم على شكل رسمي رسمه القانون، الاختيار وليس تبع الخصم في الدعوى[3].

وعرف التبليغ القضائي الإلكتروني أيضاً بأنه: "عمل إجرائي يتم من خلال إعلان الخصم في الدعوى بأي إجراء قضائي يتخذ في مواجهته، باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة دون الحاجة إلى الانتقال المادي والبحث عن موطن الشخص المعلن إليه، بحيث يستعاض عن الطرق التقليدية في

[1] محمد فواز عبد الفتاح حامد،المرجع السابق،ص10.

[2] الشرعة،حازم، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية،، دار الثقافة للنشر والتوز يع عمان ،2010 م،ص74.

[3] نهاد أحمد إبراهيم السيد، المرجع السابق،ص25.

الإعلانات الحديثة، فالإعلان الإلكتروني لا يختلف عن إعلان التقليدي في الموضوع والغاية، ولكن يختلف من حيث وسيلة الإعلان بالطرق الحديثة بمختلف أنواعها[1]."

هناك عدة عناصر للتبليغ القضائي تم استخلاصها من خلال التعاريف السابق ذكرها:

- يعتبر وسيلة رسمية كونه صادر عن موظف مختص في الدولة ويعتبر حجة على الناس كافة وال يجوز الطعن به إلا بالتزوير وهذا فيما يتعلق بالتبليغ القضائي التقليدي أو الالكتروني، إذ أن الأخير هو صادر عن موظف مختص وضمن صلاحياته ويحمل ذات الصفات التي يحملها السند الرسمي.
- ورقة قضائية يتبلغ بها الخصم بواقعة معينة، يتبلغ الخصم عن طريق هذه الورقة القضائية واقعة معينة ليكون على علم بها.
- يتبلغ بها الخصم عن طريق المحكمة، يجب أن يتم تبليغ الخصم ورقة التبليغ القضائي عن طريق المحضر وهو موظف مختص وذلك كونها ورقة رسمية لا يجوز تبليغها إلا عن طريق موظف مختص وأن يكون ضمن اختصاصه المكاني سواء كان هذا التبليغ تقليدي أو إلكتروني[2].

التعريف القانوني

يقصد بالتبليغ وفقا لنص المادة406 من ق.إج.م. « التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعد المحضر القضائي، ويمكن أن يتعلق التبليغ الرسمي بعقد قضائي أو عقد غير قضائي أو أمرا أو حكم أو قرار"[3]

يجوز التبليغ الرسمي للعقود القضائية وغير القضائية والسندات التنفيذية، بتسليم نسخة منها إلى المطلوب تبليغه أينما وجد، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

[1] محمد فواز عبد الفتاح حامد،،المرجع السابق،ص11.

[2] المرجع السابق،ص12،11.

[3] أنظر المادة 406 من القانون رقم 08/09 المؤرخ في 25/02/2008 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،ج. ر،عدد 21 ،لسنة 2008.

يقوم المحضر القضائي بالتبليغ الرسمي بناء على طلب الشخص المعني أو ممثله القانوني، ويحرر بشأنه محضر في عدد من تبليغهم النسخ مساوي لعدد الأشخاص الذي يتم رسميا.

يسمح التبليغ الشخص بالتأكد من أن ص أو الأشخاص المعنيين حتما، قد أخذوا علما بالقرار أو الإجراء المتخذ، فأساس فكرة التبليغ الرسمي هو مبدأ الوجاهية الذي يسود قانون المرافعات ، فلا يجوز اتخاذ إجراء في مواجهة شخص دون تمكينه من العلم به ودون إعطائه فرصة للدفاع وإبلاغ الشخص بالحضور أمام المحكمة ولهذا الإجراء عن مصالحه. فبواسطة التبليغ يتم إعلام أهمية بالغة بالنسبة لبدئ سريان بعض المواعيد كالحضور أمام الجهات القضائية أو إستعمال طرق الطعن[1] .

باعتبار التبليغ الوسيلة الرسمية التي تكفل وتم ن الطرف إلى المحضر القضائي مت طلب منه ذلك من قبل الشخص المعني أو ممثله القانوني أو الإتفاقي[2] .

فحسب نص المادة 12 من القانون رقم 06-03 المتضمن مهنة المحضر القضائي، يتولى المحضر القضائي إعلان ورقة التبليغ باعتباره ضابط عمومي مفوض من قبل السلطة العمومية وعليه أن يقوم بالتبليغ في أيام عمل وفي الساعات والأوقات المحددة في القانون[3] .

وذلك حفاظ على راحة المواطنين فلا يجوز القيام بالتبليغ قبل الساعة الثامنة صباحا ولا بعد الثامنة مساءا ولا خلال أيام العطل إلاّ في حالات إستثنائية ومنها حالة الاستعجال بعد الحصول على إذن من القاضي إستنادا إلى طلب مسبب من طالب التبليغ [4].

[1] محمد إبراهيمي، الوجيز في الإجراءات المدنية والإدارية، الجزء الأول، طبعة الرابعة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2009م،ص293.

[2] عواد القضاة مفلح، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة، عمان، 2008 ،.ص. 291 -292.

[3] المادة 12 من قانون رقم 03-06 مؤرخ في 20 فيفري 2016 ،المنظم لمهنة المحضر القضائي، ج.ر العدد14 سنة 2006م.

[4] عبد العزيز سعد، أبحاث تحليلية في القانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دار هومه، الجزائر، 2011م.ص.26-27

المطلب الثاني :مبررات الأخذ بالتبليغ القضائي الالكتروني و الأساس القانوني المعتمد في استعمال التبليغ القضائي الالكتروني

إن التطور الذي داهم مختلف مجالات الحياة يتطلب أن يواكبه تطور في القواعد القانونية، فلابد أن يستجيب القانون للتطور الحاصل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والاستفادة من المزايا التي تتمتع بها الوسائل الحديثة.

ونظرا لتسارع عجلة التطور وازدياد المنازعات بين الافراد وبطء إجراءات التقاضي أصبح من الضروري إيجاد وسائل تتسم بالدقة والسرعة في حل المنازعات، وهو ما يشجع على توظيف وسائل الاتصال الحديثة في مجال التبليغات القضائية، تلك المزايا والخصائص بها والتي تتسم بها والتي قد تدلل الكثير من العقبات التي تعرض سير التبليغات القضائية على وفق الوضع التقليدي وما لذلك من الأثر البالغ على سرعة حسم تلك التبليغات في وقت قياسي، وهذه المزايا تتمثل في:

أولا :سرعة الاتصال.

تتميز وسائل الاتصال الحديثة، بسرعتها الفائقة في الاتصال بحيث أصبح بالإمكان الاتصال بأي مكان من هذا العالم في غضون لحظات معدودة، ولما كانت السرعة سمة بارزة في الوقت الحاضر فكيف الحال بالنسبة للوسائل الالكترونية التي تمنح الفرد السرعة في التعامل من دون أن تكلف جهدا كتلك التي يتطلبها التعامل بالوسائل التقليدية.

وعليه لابد من توظيف هذه الوسائل في مجال التبليغات القضائية لأنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد، وتتقلص نتيجة لذلك، المدد الخاصة بالتبليغات الى حد بعيد، مما يؤدي في النهاية الى حسم الكثير من الدعاوى في وقت قصير نسبيا، فكل وسيلة من وسائل الاتصال الحديثة لها مزاياها الخاصة في السرعة[1] .

[1] فارس علي عمر، التبليغات القضائية ودورها في حسم الدعوى المدنية دراسة مقارنة أطروحة الدكتوراه، كلية القانون جامعة الموصل،2004 ص 29.

ثانيا :قلة التكاليف.

إن إجراء التبليغات القضائية عن طريق الوسائل الحديثة، بلا شك، له الأثر الواضح في التقليل من نفقات إجراءاتها، فالاعتماد على أعداد كبيرة من المبلغين القضائيين وما يتطلب ذلك من أجور ورواتب، يشكل حتما عبئا واضحا، فضلا عن وجوب تهيئة كافة المستلزمات الضرورية لعمل المبلغين في سبيل إنجاز مهمتهم، كل ذلك يتطلب

الأموال والطاقات البشرية لإنجاز مهمة التبليغ [1].

وقلة التكاليف للنقل والخزن وسرعة الاجراء التي تجعل من هذه الوسائل أي السندات المستخرجة من الوسائل المستخدمة محط أنظار المشرعين والمستخدمين لها، حيث إن قلة التكاليف للنقل والخزن هي المطلوبة في التبليغات القضائية باعتبارها أدلة مهمة ومطلوبة لسير الدعاوى، ولكثرتها فإن التبليغات الالكترونية توفر الجهد والتكاليف.

ثالثا :سهولة الاستعمال

ان استعمال وسائل الاتصال الحديثة أصبح ميسورا لدى أغلب الأفراد، حيت بإمكانهم استعمال وسائل الاتصال الحديثة وبشكل سهل نسبيا، إذ يتطلب استعمالها المهارات الفائقة أو الإمكانات الدقيقة لتشغيلها، وعند الاعتماد على هذه الوسائل الحديثة في مجال التبليغات القضائية، فلا يستوجب الامر على موظف التبليغات سوى تعلم أساسيات عمل هذه الوسائل ليتمكن من استعمالها على الوجه السليم بكل سهولة، وما يساعد على سهولة استعمال هذه الوسائل هي وجوب تنظيم دورات في كل فترات متوالية لموظفي التبليغات والمسؤولين عن تنظيم التبليغات، من أجل شرح وتبسيط كيفية استعمال هذه الوسائل استعمالا صحيحا، حتى يكون منتجا لآثاره.

[1] فارس علي عمر، مصدر سابق، ص182

رابعا :المحافظة على السرية في التبليغ

من خصائص استعمال الوسائل الالكترونية، المحافظة على السرية في التبليغ، لا يتمكن أي أحد من التوصل الى تلك المعلومات سوى المبلغ والمبلغ اليه، ولهذا لاستعمال خاصية لها بعد خاص بالنسبة لعمليات التبليغ، اذ قد يتطلب الامر عند اجراء تبليغات معينة وجوب المحافظة على سريتها وعدم افشائها للغير، فهنا تكفل هذه الوسائل الحديثة بهذه المهمة، حيت لا يكون بوسع الغير معرفة ما تتضمنه ورقة التبليغ، بخلاف الوسائل التقليدية التي قد تفقد الكثير من سريتها[1]

خامسا :تجنب الأخطاء

من أهداف المؤسسات القضائية أنها تسعى الى إجراء تبليغات بدون أخطاء إذ أن بعض الأخطاء التي قد تعتري ورقة التبليغ تؤدي الى بطلانها في حالة مساس هذا الخطأ بالمسائل الجوهرية للموضوع المبلغ عنه .

وغالب الأحيان ما تحدث بعض الاخطاء في ورقة التبليغ، سواء تمثل هذا الخطأ في نوع المحكمة المبلغة او اسم أحد الأطراف المبلغ إليهم، او الخطأ في محل النزاع الأطراف مما يؤدي الى بطلان التبليغات القضائية. وكذلك ما بين نسختي ورقة التبليغ إذا كانت إحداهما تحوي معلومات مغايرة للأخرى كل هذا يؤدي اوقد يتسبب في إ بطال ورقة التبليغ مما يؤدي بطريقة غير مباشرة الى اطال عملية التقاضي .

ولهذه المزايا والخصائص وغيرها فإننا نعمل على ضرورة الاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة في مجال القضاء عموما وفي مجال التبليغات القضائية خصوصا، لأن الاستعانة بهذه الوسائل من شأنه ان يسرع من حسم الدعاوى المعروضة على القضاء وهذا يؤدي الى أن يقتضي الأفراد حقوقهم بأسرع وقت ممكن[2].

[1] https://alkanounia.info/?p=10804
[2] https://alkanounia.info/?p=10804

الأساس القانوني للتبليغ الالكتروني في العمل القضائي

يستمد هذا الإجراء أساسه القانوني من أن معظم التشريعات تجعل النصوص القانونية مرنة وتماشى مع استيعاب واحتواء كل ما يطرأ في المستقبل من تطورات قد لا تكون موجودة لحظة وضع تلك النصوص، الامر الذي يجعلها قادرة على وضع الحلول والمعالجات لكافة تلك المستجدات، اذ ينبغي مراعات الحكمة من تلك النصوص التي تظهر في تطبيق القانون لا تلك الحكمة التي يتصورها المشرع عند وضعه النص القانوني، إضافة الى ان القاضي أصبح محررا من كل الشكليات المفرطة التي قد تعيق سرعة البت والحكم في الدعاوى وتأخير إجراءاتها، من بين الأهداف التي تسعى إليها التشريعات، للحيلولة دون أن تكون تلك الشكليات الحبل الذي يخنق الأفراد بسبب عدم تقيدهم بها[1] .

[1] https://alkanounia.info/?p=10804

المبحث الثاني: مساهمة التبليغ القضائي الالكتروني في تجاوز إشكالية التبليغ القضائي العادي

يعتبر التبليغ الرسمي من أهم المراحل الإجرائية في الخصومة المدنية وتهدف علمية التبليغ من تمكين المراد تبليغه أو وكيله من العلم بكافة عناصر الادعاءات الموجهة ضده تمهيدا لإعمال مبدأ الوجاهية ذلك أن التكليف بالحضور هو أول عمل إجرائي يسمح باتصال المدعى بالمدعى عليه لتجمعهم فيما بعد أرض الخصومة أمام القاضي لتبادل كافة الدفوع لاقتضاء حقوقه وإقناع القاضي بادعاءاتهم .فالتبليغ هو المفتاح الذي لا يمكن بدونه البت في القضايا لذلك تبقي الكثير من الملفات على رفوف المحاكم في انتظار استكمال إجراءات التبليغو عليه فقد عمل المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات على رسم خطط إجرائية تحدد الطرق والإجراءات الواجب احترامها لتبليغ أطراف الدعوى سواء من حيث البيانات التي يجب أن تتضمنها وطريقة انجازها والأشخاص المكلفين بإنجازها .كما حددت الأطراف الذين ينبغي تبليغهم قانونا بالإضافة لمكان التبليغ بالإضافة للأشخاص الذين لهم حالات خاصة تعذر عملية تبليغهم فكانت الإجراءات شاملة لكل الحالات بدون استثناء.[1]

ومن خلال هذا نتطرق في هذا المبحث على مطلبين المطلب الأول (الوسائل المستعملة في التبليغ القضائي الالكتروني **و** المطلب الثاني (إجراءات التبليغ القضائي الالكتروني في العمل القضائي و ضمانات حماية التبليغ القضائي الالكتروني)

المطلب الأول :الوسائل المستعملة في التبليغ القضائي الالكتروني

التبليغ القضائي هو الوسيلة الرسمية التي يبلغ فيها الخصم واقعة معينة إلى علم خصمه وفق إجراءات معينة نظمها المشرع؛ بهدف إحاطة كل من أطراف الدعوى علماً بالإجراء الموجه إليه، ولذلك

[1] شامي يسين،الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي،مجلة المعيار،المجلد التاسع ،العدد04، المركز الجامعي تسمسيلت، دسيمبر 2018م، ص 31،32.

وضع المشرع إجراءات يجب إتباعها في التبليغ القضائي ووضع خطوات دقيقة للقيام بذلك [1] لا بد توفر وسائل مستعلمة للتبليغ التقليدي القضائي و التبليغ القضائي الالكتروني وهذا ما سنعالجه في المطلب و أمام التطور المتسارع في التكنولوجيا ووسائل الاتصالات، وجد المشرع نفسه مدعوا للالتفات إلى هذا التطور وتطويعه لتطوير التشريعات وتنظيم هذه الوسائل لإفادة منها، وبما أن التبليغ القضائي يقوم بمهمة إعلام الخصوم بالإجراءات المتخذة في حقهم بطرق غالبا ما تتسم بالبطء، كان من الضروري إيجاد طرق أكثر نجاعة في إجراء التبليغات القضائية، بحيث تعتمد هذه الطرق على وسائل الاتصال الحديثة[2].

و منح المشرع صلاحيات التبليغ لعدة دوائر تحت إشراف ومتابعة النيابة العامة، منها ما هو تحت سلطة القضاء كالضبطية القضائية، حيث خول لها المشرع إمكانية التكليف بالحضور والتبليغ بمبادرة من النيابة العامة، وفقا لمقتضيات المواد 440 و441 من قانون الإجراءات الجزائية ومنها دوائر قضائية، كمصلحة تنفيذ العقوبات، التي تقوم بمهام تبليغ الحكم الصادر عن الأقسام الجزائية بمختلف الجهات القضائية بحسب نوعيته إذا كان حكم حضوري اعتباري أو حضوري غير وجاهي أو غيابي وذلك عن طريق تحرير مطبوعة رسمية تحمل رقم 14 ، من طرف أمين الضبط المكلف بمصلحة تنفيذ العقوبات . ومنها مصالح مستخدمي أمانة الضبط، الذين أوكل لهم المشرع في المرسوم التنفيذي قم 08-27409 استدعاء أطراف الخصومة للجلسة المجدولة أمام وكيل الجمهورية أو أمام قاضي التحقيق، أو أمام قاضي الحكم بحسب وضعية الملف، مع وجوب مراعاة في الإستدعاءات المواعيد المقررة وفقا لنص المادة 335 من قانون الإجراءات الجزائية، والتي تحيلنا على المادة 439 وما يليها من نفس القانون، هذه الأخيرة بدورها تحيلنا التطبيق أحكام قانون الإجراءات المدنية الملغى 28، دون أن يستدرك المشرع هذه الهفوة، رغم التعديلات العديدة التي جرت على قانون الإجراءات الجزائية طوال السنوات الأخيرة . كما أن إشراف النيابة العامة على إجراءات التبليغ الجزائي، وتعدد المصالح المكلفة بمتابعة إجراءات التبليغ الجزائي، أثر بشكل كبير على فعاليته في التقليل من صدور الأحكام الغيابية وتحقيق النجاعة للتنفيذ

[1] هشام جاد هلالا شخاتره ، نحو تنظيم قانوني للتبليغ القضائي بطريق النشر في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنية، المجلة القانونية، ب.س، ص 232.

[2] نور عاكف الدباس، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني،مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 23 العدد 2، جامعة عمان الأهلية،2020 م،ص79.

الجزائي، خصوصا مع إلحاق مهمة تحصيل الغرامات المحكوم بها جزائيا والمتأخر في تسديدها، إلى مصالح النيابة العامة، بعد تعديل المواد 597[1]

التبليغ بواسطة البريد الإلكتروني

يعتبر البريد الإلكتروني من أهم البرامج في عصرنا هذا ويعتبر من أكثر البرامج استعمال على مستوى العالم وذلك لعدة مزايا منها سرعة تبادل الرسائل والمعلومات وقلة التكاليف وسهولة الاستعمال ويتيح البريد الإلكتروني إمكانية تبادل الرسائل الإلكترونية والصور والملفات بين فرد و آخر أو بين عدة أفراد، وقد عرف البريد الإلكتروني على بأنه " طريقة تسمح بتبادل الرسائل المكتوبة بين الأجهزة المتصلة بشبكة المعلومات[2].

ومن مميزات البريد الإلكتروني:

-إمكانية إرسال المعلومات إلى عدة أشخاص بذات الوقت .

-قد تكون الرسالة عبارة عن نص صوتي أو مقطع فيديو أو رسالة مكتوبة عبر البريد الإلكتروني

-يتطلب إرسال الرسالة 1.7 من الثانية وذلك نظرا لسرعته الفائقة، و في حال عدم وصول الرسالة لمستقبلها يشعر البريد الإلكتروني الشخص المرسل بعدم وصولها إلى المستقبِل.

مع توسع استخدام البريد الإلكتروني، إلا أن البريد الإلكتروني يواجه عدة عيوب منها:

-معرفة كلمة السر الخاصة بالبريد الإلكتروني عن طريق التخمين من خلال وضع كلمات سر ضعيفة مثل وضع تاريخ ميلاد الشخص أو رقم هاتفه فإن ذلك يسهل

على الأقارب أو الأصدقاء معرفة كلمة المرور الخاصة به.

-اختراق البريد الإلكتروني بهدف الاطلاع على ورقة التبليغ لتحريفها عن الحقيقة أو حذفها.

[1] .إسماعيل قطاف، الإشكالات العملية في إجراءات التبليغ القانوني، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد20،07 العدد02، ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر 2،2021م،ص1497.

[2] محمد فواز عبد الفتاح حامد،المرجع السابق،ص22.

التبليغ بواسطة الرسائل النصية عن طريق الهاتف الخلوي

يعد الهاتف المحمول من أهم وسائل الاتصال التي اخترعت على مستوى العالم بحيث يستطيع مستخدمون الهواتف التو أصل مع بعضهم من خلاله عبر أقمار صناعية أرضية و فضائية ترتبط لا سلكيا مع بعضها، و يستطيع الفرد من خلال الهاتف الخلوي إرسال واستقبال الرسائل والمكالمات الصوتية[1] و تطور هذا الجهاز بسرعة عالية بحيث أصبح ال يمكن الاستغناء، عنه و أصبح بمثابة إمكانية الكمبيوتر الصغير المتنقل الذي يم كن الأفراد من حفظ كما هي من البيانات والمعلومات و التصفح عبر الإنترنت و التطبيقات الذكية الموجودة على هذه الأجهزة الذكية، بالإضافة سهولة إرسال واستقبال الرسائل النصية القصيرة[2]sms

وبطريقه في غاية السهولة و ذلك من خلال التعاون مع وزارة الاتصالات وشركات الاتصال الخاصة و قبل أن يقوم الموظف المختص في المحكمة بإجراء التبليغ يستطيع التحقق من هوية الشخص المعني ورقم الهاتف الخاص به عن طريق هذه الشركات بناء على طلب المحكمة لتقوم بعد ذلك بتزويد المحكمة بالرقم الشخصي للشخص المطلوب تبليغه و من ثم تقوم المحكمة بإرسال التبليغ القضائي لذلك الشخص، وذلك مع مراعاة البيانات والشروط الواجب توافرها في ورقة التبليغ

و هناك مميزات التبليغ بواسطة الرسالة النصية

- لا تحتاج الدخول إلى شبكة الإنترنت لإجراء التبليغ.
- يستطيع المرسل عن طريق الاشتراك في خدمة معينة التحقق من وصول الرسالة إلى المرسل إليه.
- تعتبر من أفضل طرق التبليغ القضائي لان عامة الناس تستخدم الهواتف المحمولة و أصبح اساسياً في هذه الحياة

ومن جانب آخر هناك عيوب التبليغ بواسطة الرسالة النصية وهي [3]:

[1] محمد فواز عبد الفتاح حامد،المرجع السابق،ص25.
[2] محمد فواز عبد الفتاح حامد،المرجع السابق،ص25.
[3] المرجع السابق،ص26.

- عند إرسال الرسالة النصية قد يتبين للمرسل أ ن الرسالة وصلت للشخص المعني ولم تصل لسبب فصل الخط الجزئي لهاتف الشخص المعني لعدم تجديده الاشتراك الدوري لخط الهاتف.
- ممكن أن يستعمل الهاتف شخص آخر غير المعني بالأمر مثل أن يقوم بشراء الخط "س" ويقوم باستعماله "ص" من الناس على أثر ذلك ال تتحقق عملية التبليغ.

التبليغ بواسطة الحساب الإلكتروني المنشئ للمحامي

تم إنشاء الحساب الإلكتروني للمحامي وذلك من خلال ربط للمعلومات والبيانات بين نقابة المحامين ووزارة العدل، بحيث أن المحامي أصبح يملك حساب إلكتروني مفعل على رقمه النقابي ويتم توثيقه من خلال رقم هاتفه ر العديد من وبريده الإلكتروني الخاص، وهو عبارة عن موقع الكتروني خاص بالمحاميين يوف المزايا ويقابل هذا الحساب أيضا العديد من العيوب[1]

هنالك العديد من المزايا منها:

-إيداع الأوراق القضائية.

-تقديم طلبات عديدة منها استبدال الحبس بالغرامة، إخلاء السبيل بكفالة، طلب الإذن بالتمييز.

-تسجيل الدعاوى والدفع الإلكتروني.

-متابعة القضايا.

-تحديد موعد الجلسات.

و من العيوب التي تواجه الحساب المنشئ للمحامي:

التعطل المتكرر للنظام.

لا يوجد ربط فوري بين المحاميين الذين يستغلون هذه الخدمة وبين الموظفين في المحاكم بحيث يتأخر الموظفون بأرشفة الطلبات المرسلة من المحاميين.

[1] محمد فواز عبد الفتاح حامد،المرجع السابق،ص27.

-لا يوجد خدمة في الحساب المنشئ للمحامي تمكن المحضر من ارسال ورقة التبليغ القضائي إلى المحامي الوكيل عن المدعى عليه[1].

إن التبليغ الرسمي، يستدعي إرسال محضر التبليغ عن طريق البريد برسالة مضمنة مع إشعار بالوصول، وإذا رفض الشخص تقديم الهوية ورفض التوقيع والاستلام، نكون أمام استحالة التبليغ الشخصي أو القانوني، فيستوجب إرسال المتحضر عن طريق البريد، بحسب الفقرة الثانية من المادة 412 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، ففي هذه الحالة، إذا تعذر على المحضر القضائي، تسليم التبليغ إلى الشخص المطلوب تبليغه أينما وجد، اضطر إلى الانتقال إلى البديل الاحتياطي، وهو التبليغ في الموطن، ولكن أقاربة المقيمين معه رفضوا استلام محضر التبليغ، فإن على المحضر القضائي أن يقوم بالتبليغ عن طريق إرسال التبليغ الرسمي برسالة مضمنة مع إشعار بالاستلام إلى آخر موطن له .أما على مستوى الاجتهاد القضائي، نجد أن القضاء منح للخدمات البريدية القوة الثبوتية، بحسب قرار صادر عن المحكمة العليا بتاريخ 2010/03/04، قضى فيه "تعد الحوالة البريدية والشهادة البريدية المحررتان من طرف قابض البريد سندين رسميين ومن ثم وسيلة إثبات في نفس مرتبة محضر المحضر القضائي "بينما صدرت اجتهادات قضائية حديثة، أعطت لختم البريد مصداقية أكثر من مصداقية المحاضر المحررة من المحضر القضائي، التي تعد وسيلة إثبات قطعية، لا يطعن فيها إلا عن طريق التزوير، طبقا للقانون المدني وقانون العقوبات، بحسب قرار صادر عن غرفة شؤون الأسرة والمواريث بالمحكمة العليا بتاريخ 03/04/2019، قضى فيه "يحسب الأجل في التبليغ الرسمي برسالة مضمنة مع الإشعار بالاستلام من تاريخ ختم البريد وليس من تاريخ استلام الرسالة ، وهذا بعد أن كان قضاة الغرفة العقارية بالمحكمة العليا، قد اعتمدوا على رجوع الإشعار الذي تتضمنه البطاقة الحمراء المرسلة مع الرسالة، في قرار صادر بتاريخ 21/09/2016 جاء فيه "يثبت التبليغ عن طريق الرسالة المضمنة بالإشعار بالاستلام لا بوصل إيداع الرسالة المضمنة بمكتب البريد "الملاحظ عليه،[2] وجود تباين بين هذين الاجتهاديين القضائيين، الصادرين عن قضاة المحكمة العليا حول تاريخ بداية سريان آجال التبليغ الرسمي عن طريق البريد، فمرة

[1] المرجع السابق،ص27،28.

[2] .إسماعيل قطاف،المرجع السابق،ص1492.

استند قضاة المحكمة العليا إلى تاريخ الاستلام، ومرة إلى تاريخ الإرسال، فكان من الأحرى على أعلى جهة قضائية، أن تصدر قرارا موحدا صادر عن الغرف المجتمعة، لحل الإشكال الواقع بين النص القانوني والاجتهاد القضائي [1].

إذ أن القرار الثاني، جاء مخالفا للمادة 412 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، التي لم تشر إلى تاريخ وصل الإيداع أو تاريخ الإشعار بالاستلام، كما أن الفترة ما قبل الأخيرة من ذات المادة تنص على أنه "وفي جميع الأحوال يسري أجل التبليغ الرسمي من تاريخ أخر إجراء حصل" وهو تاريخ إجراء الإرسال عن طريق البريد، وهو نفس المعنى الوارد في الفقرة الأخيرة من المادة 411 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية بنصها "ويعتبر التبليغ الرسمي في هذه الحالة بمثابة التبليغ الشخصي، ويحسب الأجل من تاريخ ختم البريد"، وهو ما استدركه قضاة المحكمة العليا في القرار الأول، الذي يتماشى والفهم الصحيح للمادة 411 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية .المؤكد أن قرار المحكمة العليا الثاني، الذي قضى برجوع الوصل وليس بوصل الإيداع، يبقى فقط للاستئناس وغير ملزم للأخذ به وتطبيقه على أرض الواقع، خصوصا وأن الممارسة الميدانية تسجل عدم رجوع أغلب الرسائل البريدية، وإن رجع البعض منها يرجع متأخرا، بعبارة "غير مطالب به"، وهو ما يدفع بالمحضرين القضائيين القائمين بالتبليغ، إلى تأخير عملية التعليق إلا بعد رجوع الرسالة المضمنة، رغم أن المادة 412 من قانون الإجراءات المدنية و الإدارية، جاءت واضحة في مسألة التعليق ، كما أن المشرع لم يرتب مصداقية للرسالة المضمنة، لأن الأجال تسري من تاريخ الإرسال، إلا أن بعض المعاملات الميدانية ولدت نوعا من التباين بين المحاكم، نتيجة عرقلة من أمناء الضبط ببعض المحاكم، دون سند قانوني يحدث هذا في الأوقات العادية، فمبالك أثناء الظروف القاهرة، مثلما شهدته عمليات التبليغ في ظل مستجدات جائحة كورونا، حيث كشفت مراسلة وقعها رئيس الغرفة الجهوية للمحضرين القضائيين الناحية الشرق إلى المدير العام البريد الجزائر، عن لجوء مصالح البريد بمختلف ولايات الوطن، إلى حجب خدمة الرسائل المضمنة على المستوى مكاتب البريد، ورفض تلك المصالح استقبال الرسائل البريدية المضمنة مع إشعار بالوصول التي

[1] المرجع السابق،ص1493.

يسلمها المحضرون القضائيون إلى مكاتب البريد، قصد تسليمها إلى المطلوب تبليغهم، مثل ما يقتضيه القانون، وهذا بسبب توقيف عمل سعاة البريد منذ نهاية شهر مارس 2020، نتيجة تفشي الوباء، وهو ما "أعاق عمل المحضرين القضائيين وعطل مصالح العدالة والمتقاضين وأدى إلى شطب قضاياهم.[1]"

وتثار إجراءات التبليغ عندما يكون أحد طرفي الخصومة، أجنبي ويقيم بدولة غير الجزائر، وهو ما يطرح بحدة عند أصحاب الزواج المختلط في حالة الطلاق، حيث يجد المحضر القضائي نفسه مجبرا على التعامل مع ا العدالة و الدبلوماسية الجزائرية ثم العدالة والدبلوماسية الأجنبية، ليأخذ تبليغ الأحكام وقتا طويلا، لا سيما ما بين الدول المجاورة للجزائر، خصوصا الدول المغاربية والأوربية، بدرجة أكثر فرنسا، التي تسجل نسبة 95 % من هذه التبليغات الموجهة إلى فرنسا على وجه الخصوص، لا يتلقى بشأها الضباط العموميين المكلفين بمهام التبليغ أية إجابة، بسبب غياب اتفاقية في هذا المحال بين الجزائر وفرنسا، باستثناء برتوكول يعود تاريخ إبرامه لسنة 1966، أصبح لا يتماشى والتطورات الحاصلة كما يسجل المكلفون بتبليغ الأحكام والقرارات القضائية ما بين البلدان الشقيقة المجاورة، تأخرا كبيرا في تبليغ مثل هذه السندات القضائية وصلت إلى نسبة أكثر من 90 بالمائة من هذه التبليغات، لا تجد طريقا لها للتبليغ، وهو ما دفع بالمشاركين في أول ملتقى مغاربي في مجال التبليغ على ضرورة الإسراع في تفعيل الاتفاقية القانونية والقضائية المبرمة سنة 1991 برأس لانوف بليبيا، لاسيما المادة 12 منها المشددة على إرسال الأوراق والوثائق القضائية وغير القضائية في المواد المدنية والتجارية؛ والدعاوى الإدارية؛ وقضايا الأحوال الشخصية الموجهة إلى أشخاص يقيمون بلد أحد الأطراف المتعاقدة مباشرة من الجهة المختصة إلى نظيرتها في بلد الطرف الأخير التي يقيمون في دائرتها لتقوم بتبليغهم بها، مشددين على ضرورة إقرار صيغة تنفيذية موحدة ما بين الجهات القضائية المغاربية، كما طالب المحضرون والمفوضون والعدول في ختام لقائهم المنعقد بمدينة مكناس المغاربية من حكومات بلدانهم بضرورة الإسراع في الانضمام إلى اتفاقية لاهاي لسنة 1965 المتعلقة بتسهيل إجراءات التبليغ ما بين الدول المنظمة لها[2].

[1] إسماعيل قطاف،المرجع السابق،ص1493.

[2] إسماعيل قطاف،المرجع السابق،ص1500.

المطلب الثاني :إجراءات التبليغ القضائي الالكتروني في العمل القضائي و ضمانات حماية التبليغ القضائي الالكتروني

ان اتجاه المشرع الجزائري نحو إصلاح قطاع العدالة وتحسين أدائه عن طريق إصدار قوانين تتيح للمؤسسة القضائية استعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة، واستعمال آليات متطورة على شاكلة مرفق عمومي إلكتروني يقدم خدماته بشكل عادي، مع سرعة ونوعية الخدمات تماشيا مع ما يعرفه العالم من استعمال لهذا النوع من التكنولوجيا في قطاع العدالة، وقد خطى المشرع الجزائري خطوة معتبرة في سبيل تكريس ذلك خاصة بعد صدور القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والذي أقر في أحكامه استعمال عدّة تقنيات إلكترونية في قطاع العدالة والذي تجسد على أرض الواقع من خلال تبني مشروع التقاضي الإلكتروني[1] .

التبليغ الالكتروني القضائي عبر الوسائل الحديثة للتواصل يتم عبر ثلاثة حالات حددها القانون

الحالة الأولى: ان يتم التبليغ عبر الرسائل النصية، الى الهاتف المحمول للشخص المبلغ، شريطة ان يكون رقم الهاتف المحمول مسجلا لدى الجهات المختصة، كأن يكون الرقم مسجلا في نظام أبشر .

الحالة الثانية: ان يتم التبليغ بإرسال رسالة على البريد الالكتروني الذي يخص المبلغ اليه، كان يكون مدونا في عقد بين المدعي والمدعى اليه، او موثقا لدى جهة حكومية .

الحالة الثالثة: يتم التبليغ الكترونيا عبر احد الحسابات التي تخص المدعى عليه المسجلة في أي من الأنظمة الآلية، مثل حسابات وزارة التجارة والاستثمار، او موقع أبشر، او غيرها من المواقع الالكترونية الحكومية.

ومن المهم جدا الاستفادة من المميزات التي وفرها هذا النظام الجديد، فيجب على أصحاب والقضايا الحرص على تدوين ارقام الجوالات الصحيحة، او عنوان البريد الالكتروني لخصومهم، حتى

[1] إخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2021 م،ص22.

يتسنى تبليغهم، حيث إن تبليغهم بهذه الوسائل يعد تبليغا قانونيا، لا يجوز لهم ان ينكروه، او أن يدعوا عدم تبليغهم بالدعوى، اواحد إجراءاتها التي إن لم يتم تبليغها بالوجه الصحيح المنصوص عليها يترتب عنها البطلان، مما يعرقل علمية التقاضي [1].

وعلى كل من يبرم عقدا، او اتفاقا من أي نوع، ان يحرص على تسجيل جميع بيانات الطرف الاخر في العقد، مثل: رقم الهوية الوطنية، أو رقم السجل التجاري، أو رقم الهاتف المحمول. أو البريد الالكتروني، ليسهل عند لحاجة رفع دعوى، تبليغ الطرف الاخر بالدعوى وجلساتها، حيث لا يقبل عند إذن من المدعى عليه إنكار وصول التبليغ اليه، بعد تبليغه بالوسائل الالكترونية المذكورة في العقد، خصوصا بعد إقرار بصحتها بتوقيعه على العقد.

الضمانات الحمائية للتبليغ القضائي الالكتروني.

يمتاز إجراء التبليغ القضائي الالكتروني بعدة خصال تأهله لاتخاذه وسيلة معتمدة في إجراءات العمل القضائي، لكن هذا غير كاف للعمل بيه في هذا الميدان الدقيق في المعاملات بين أطراف الدعوى والمحكمة الباتة والحاكمة في موضوع النزاع، اذ يتطلب في هذا الاجراء ان يكون مضمنا بحماية جيدة نظرا للمواضيع الذي يحملها والمجال الذي يستخدم فيه حيت ان إجراءات التقاضي تسعى الى ان تكون في غاية من الصيانة لما تتضمنه من بيانات تخص اطراف النزاع، أي لابد من توفير الضمانات الازمة لحماية السندات الالكترونية التي يتم انشاءها بواسطة التقنيات الحديثة ووسائل الاتصال، والظاهر ان هذه الضمانات لا تتحقق الا بإعطاء الحجية القانونية للسندات الالكترونية، حيت ان كل سند يثبت على دعامة الكترونية يعد سندا الكترونيا، ولما كانت التبليغات القضائية الالكترونية سندات الكترونية فهي بحاجة الى إعطائها الحجية القانونية حتى نستطيع اثباتها، وكذلك لابد من تعزيز الامن المعلوماتي لهذه السندات من خلال اعتماد الوسائل الفنية الكفيلة بالمحافظة على سرية السند الالكتروني ومنع العبت بمضمونه [2].

[1] https://alkanounia.info/?p=10804

[2] مجلة دراسات البصرة \ السنة الرابعة عشرة \ العدد 34 كانون الأول 2019

ولتمحيص فكرة الضمانات المتعلقة بحماية بالتبليغ الالكتروني وجب علينا المرور النقط الآتية:

أولا :إثبات صحة التبليغ الالكتروني

تحتاج السندات المستخرجة من الوسائل الالكترونية الى حجية قانونية كي تكون صحيحة ويعتد بها في ميدان عمل التبليغات القضائية، ويجب توفر هذه الحجية على السندات لا من حيت مصدرها او من حيت مضمونها.

1/ حجية التبليغات الالكترونية من حيت مصدرها.

ان التبليغات القضائية التي تمت بالوسائل الحديثة للاتصال لابد أن تتمتع بحجية قانونية من حيت مصدرها إذا ما توافرت الشروط القانونية التي نص عليها قانون الإثبات العراقي، لكي يمكن الاحتجاج بها كونها سندات رسمية، حيت نص قانون الإثبات على أن: ''السندات الرسمية هي التي يثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة طبقا للأوضاع القانونية وفي حدود اختصاصاته ما تم على يديه أو ما أدلى به ذوي الشأن في حضوره[1]

يحوز التوقيع الالكتروني الحجية في الإثبات إذا كان معتمدا من جهة التصديق وتوافرت فيه الشروط الآتية:

أولا: أن يرتبط التوقيع الإلكتروني بالموقع وحده دون غيره.

ثانيا: أن يكون الوسيط الإلكتروني تحت سيطرة الموقع وحده دون غيره.

ثالثا: أن يكون أي تعديل أو تبديل في التوقيع الإلكتروني قابلاً للكشف

رابعا: ان ينشأ وفقا للإجراءات التي تحددها الوزارة بتعليمات يصدرها الوزير وعليه لابد من اعتماد توقيع إلكتروني للجهة التي تتولى إجراء التبليغات

[1] دانا عودل إسماعيل، التقاضي الالكتروني امام المحاكم المدنية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة جامعة السليمانية، 2016 ص 66.

القضائية بالوسائل الإلكترونية، وكذلك لابد من إعطاء السندات الإلكترونية الصادرة من الجهات القضائية الحجية القانونية.

2/حجية التبليغات الالكترونية من حيت مضمونها.

السندات الرسمية حجة على الناس بما دون فيها من أمور قام بها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة في حدود اختصاصه أو وقعت من ذوي الشأن في حضور ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانونا، أما ما ورد على لسان ذوي الشأن من البيانات أو إقرارات يجوز إثبات عدم صحتها طبقا لأحكام هذا القانون.

إن ورقة التبليغ سواء أكانت عادية أم إلكترونية يجب أن تتضمن عدة بيانات تنظم من قبل موظفي التبليغات وفي حدود اختصاصهم كبيان رقم الدعوى وبيان تاريخ حصول التبليغ مع بيان اسم القائم بالتبليغ وتوقيعه والمحكمة التي يجب الحضور أمامها فهذه البيانات بطبيعة الحال1 تعد حجة على الكافة ولا يجوز الطعن بها إلا بالتزوير، وفي المقابل هناك بيانات تصدر عن الخصوم ويقتصر دور الموظف فيها على التدوين تحت مسؤوليتهم، كبيان اسم المطلوب تبليغه ومحل إقامته، كذلك المحل الذي يختاره الطالب لغرض التبليغ ، فهذه البيانات يجوز إثبات عكسها بطرق الإثبات كافة2 .

ثانيا : الوسائل المعتمدة في حماية التبليغ الالكتروني.

تعد التبليغات القضائية الإلكترونية من السندات الإلكترونية التي تعتمد على التواقيع الإلكترونية باعتبارها من الوسائل التي يقوم عليها السند الإلكتروني، وبالتالي فإن مقبولية هذه التبليغات تعتمد على الضمانات التي تحمي هذه السندات من العبث

[1] عقيل سرحان محمد، حجية التوقيع في الاثبات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2003، ص 155

[2] عقيل سرحان محمد، المرجع السابق، ص 155.

بمحتواها من الغير وحمايتها من الاختراق والتدمير، وهناك عدة وسائل لحماية السندات الإلكترونية وهي تشفير المعلومات وتأمين خصوصية وسرية المعلومات، وسنتناولها فيما يأتي:

3/التشفير:

يمكن تعريف التشفير بأنه مجموعة من العمليات التي تؤدي بفضل بروتوكولات سرية إلى تحويل معلومات أو إشارات مفهومة ومقروءة إلى معلومات واشارات غير مفهومة أو غير مقروءة القيام وبالعكس، باستخدام برامج مصممة لهذا الغرض، فهو الطريقة التي يتم بمقتضاها ترجمة معلومة مفهومة إلى معلومة غير مفهومة من خلال تطبيق بروتوكولات سرية قابلة للانعكاس أو يمكن إرجاعها إلى حالتها الأصلية، وذلك بأن يكون لدى مستقبل البيانات القدرة على استعادة محتوى الرسالة في صورتها الاصلية قبل التشفير

وتوجد عدة طرق لتشفير المعلومات منها طريقة التشفير المماثل وتعرف هذه التقنية بأنها عملية رياضية تتم بين مرسل السند الإلكتروني والعميل، وهذه العملية تسمى المفتاح أو الرمز السري الذي يتم بموجبه تشفير السندات وفك رموزها أي إن نظام الكتابة المشفرة بالمفتاح الخصوصي يعمل بوساطة مفتاح واحد خصوصي يمتلكه كل من مرسل السند ومتلقيه او العميل[1] .

وهناك طريقة أخرى للتشفير هي التشفير غير المماثل، إن هذا النظام يختلف عن نظام التشفير المتماثل في إنه لا يستخدم المفتاح أو الرمز السري ذاته في تشفير السند أو من أجل فك تشفيره، بل يستعمل مفتاحان أو رمزان سريان، الأول المفتاح الخاص ولا يعرفه سوى مستخدم السند الإلكتروني فقط ويكون سريا، أما المفتاح الثاني فيعمم على المستخدمين الآخرين الذين يرغبون في التعامل برسائل مشفرة، وفي هذه

[1] عقيل سرحان محمد، المرجع السابق، ص 155.

الحالة يستطيع جميع الحائزين على المفتاح العام استخدامه في تشفير السندات وارسالها إلى المستخدم الحائز على المفتاح الخاص بحيث يستطيع وحده فك تشفير السندات الواردة إليه من المستخدمين الآخرين والحائزين على المفتاح العام .

4/خصوصيات وسرية المعلومات.

إن المقصود بخصوصية المعلومات ألاّ تستعمل المعلومات في غير الغرض المرخص به من صاحب المعلومة، لذا ينبغي أن تتوفر لدى الجهة التي تقوم بإجراء التبليغات القضائية وثيقة تسمى بـ " وثيقة خصوصية المعلومات"، وهذه الوثيقة تحدد الخطوات الواجب اتباعها للحصول على درجة عالية من الخصوصية[1] أما بالنسبة لسرية المعلومات فنعني بها تحقيق الحماية لمحتوى البيانات ضد محاولات التغيير أو التعديل أو المحو، خلال مراحل تبادل المعلومات والوثائق، مع ضمان التحقق من شخصية المرسل أو المستقبل بحيث لا يمكن الحصول على المعلومات الخاصة بالدعوى إلا من قبل أطرافها، إذ تتولى الجهة القضائية تحديد الأشخاص المصرح لهم بالدخول إلى نظام المعلومات وتسجيل الدعاوى والاطلاع عليها، كالقضاة وموظفي المحكمة والمحامين والخبراء وأطراف الدعوى، وذلك بتزويد هؤلاء باسم مستخدم وكلمة مرور خاصة بكل منهم لكي يتمكنوا من الاطلاع على أدق التفاصيل في دعواهم، وهذا النظام يضمن منع الأشخاص غير المصرح لهم من الدخول إلى نظام المعلومات والاطلاع على أوراق الدعوى[2] .

[1] أنسام رسام غضبان، مصدر حجية التوقيع في الإثبات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2003 ص 133.

[2] https://alkanounia.info/?p=10804

الخاتمة

خاتمة

ختام بحثنا ودراستنا لموضوع "**دور الإدارة الالكترونية في تحديث وسائل التبليغ**" ومن من خلال ما سبق من دراستنا لهذا الموضوع تناولنا موضوع لقد أحدث التحول التكنولوجي ثورة في المفاهيم الإدارية التقليدية وأسهمت إسهاما كبيرا في تطوير حياة الأمم والشعوب وذلك بالانتقال إلى الخدامات الإلكترونية والقضاء على كل أشكال عمل الإدارة التقليدية التى كانت قائمة على التدوين باستعمال الورق ، وترتكز هذه التقنية على استعمال الوسائل والأجهزة الحديثة المتطورة للقضاء على البيروقراطية بالإضافة الى إعادة بناء العمليات الإدارية بشكل إلكتروني تهدف إلى تحقيق السرعة في المعاملات الإدارية والحفاظ على سرية وسلامة المعلومات ، وتكريس العديد من المبادئ الإنسانية كالشفافية ، روح المسؤولية الرقابة ، ومنع المحاباة ، الرشوة والمحسوبية و تحديث مختلف الخدمات التى تقدمها من خلال تحقيق الدقة ، السرعة تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الإنترنت ومختلف المعدات التقنية والتكنولوجية ، بمعنى أن للإدارة الإلكترونية الدور الأساسي في تحسين الخدمات وبلوغها مستويات الجودة والتفوق ووفقا لما تناولناه في هذه الدراسة ، نلقى الضوء على أهم ما استخلصناه وما تم التوصل إليه من نتائج نختصرها فيما يلي:

- يجب أن يكون مشروع تطبيق الإدارة الإلكترونية مبني من خلال رؤية إستراتيجية شاملة و واضحة تضمن الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية من أجل الوصول إلى تطوير لخدمات تحديث وسائل التبليغ.
- لابد من توفير متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية والبنية التحتية للاتصالات لكي لا تكون عائقا أمام تنفيذ وتطبيق هذا المشروع المهم.
- يجب تحديث القوانين والنصوص التشريعية اللازمة للانتقال من العمل الإداري اليدوي إلى العمل الإداري الإلكتروني في تقديم الخدمات وعدم عرقلتها وذلك من أجل إضفاء الشرعية على آلياتها وبيئة العمل بها.
- عقد دورات تدريبية متخصصة في مجال تطبيق الإدارة الإلكترونية للموظفين محل الدراسة.

- مناقشة الأنظمة والتشريعات والقوانين اللازمة لضمان أمن وسلامة تبادل الوثائق والمعلومات ، ووضع المعايير التي تحكم التوثيق الإجرائي للتعاملات الإلكترونية.
- تخصيص ميزانية من أجل تجسيد مشاريع الإدارة الإلكترونية.
- توفير الكوادر المتخصصة في مجال البرمجة واستخدام التطبيقات الإلكترونية و أجهزة الحاسوب المتطورة.
- تكثيف حملات التوعية بأهمية التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الإتصال وما تقدمه من خدمات وفوائد للأفراد والمؤسسات ، مع ضرورة إشراك المجتمع المدني و القطاع الخاص في هذا المجال.

و ختامها أجمل ما في الوجود كلام الله تعالى في قوله:

﴿ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا﴾ (سورة البقرة، من الآية 286)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ- المصادر:

1) قانون رقم 03-06 مؤرخ في 20 فيفري 2016 ، المنظم لمهنة المحضر القضائي، ج.ر العدد14 سنة 2006م.

2) القانون رقم 08/09 المؤرخ في 25/02/2008 ، المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،ج. ر،عدد 21 ،لسنة .2008

ب/ المراجع "الكتب"

1) هاني عرب، أساسيات الإدارة الحديثة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، مصر، 2006م

2) نجم عبود نجم ، الإدارة والمعرفة الإلكترونية : الإستراتيجية – الوظائف – المجالات . عمان ، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، 2004م

3) سعد غالب ياسين ، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية – الرياض : معهد الإدارة العامة 2005 م

4) بشير عباس العالق ، الإدارة الرقمية المجالات والتطبيق . أبوظبي،: مركز الدراسات للبحوث الاستشارية ،2005م

5) عبد الرؤوف عامر طارق ، الإدارة الإلكترونية،: نماذج معاصرة . القاهرة : دار السحاب للنشر والتوزيع،2007م.

6) خليفة مصطفى أبو عاشور ، ديانا جميل النمري ،المرجع السابق،ص200،201

7) محمد ، محمود الطعامنة ، طارق ، شريف العلوش ، الحكومة الالكترونية وتطبيقها في الوطن العربي ، الأردن ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004 م

8) علي السلمي، **"إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية"** المكتب الجامعي الحديث، مصر، الإسكندرية، 2000م

9) علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الالكترونية ، ط1 ،دار منى ،الجزائر، 2003م

10) ضافي محمد عبد العزيز. مدى إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في المديرية العامة للجوازات بمدينة الرياض". رسالة ماجستر. ". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006م

11) عادل، حرحوش المفرجي وآخرون،الادارة الالكترونية " مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية" القاهرة ،المنظمة العربية للتنمية الادارية 2007م

12) مجدي محمد يونس ،التحول نحو الادارة الالكترونية في مؤسسات التعليم لمواكبة تحديات العصر الرقمي www.new_educ.com

13) رمادلية عبد الله سفيان، مجالات تطبيق الإدارة الالكترونية للمرافق العامة في الجزائر، المداخلة بعنوان" دور الإدارة الالكترونية في تطوير الخدمة العمومية و المرفق العام في الجزائر رقمنة الإدارة الضريبية نموذجا"، جامعة محمد بوضياف- المسيلة،26-27 نوفمبر 2018م

14) النمر وآخرون ، الادارةالعامة، الاسسس و الوظائف، ط2، مكتبة الشقري، الرياض،2002م

15) فداء محمود حامد، الإدارةالإلكترونية، ط1، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان ، 2012م

16) علي محمد رحومة، الإنترنت والمنظومة التكنو- اجتماعية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2005م

17) محمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية العربية ،2004م

18) عطاء الله سامي ،الحكومة الإلكترونية اعتبارات للدول العربية. ترجمة هدى يعقوب، الكويت: مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2000م

19) محمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشوارت المنظمة العربية للتنمية العربية2004م.

20) زيري بالقاسم، طوباش علي، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة. المستقبل العربي، العدد 8 ،فبراير ،2008م

21) احمد الطعامنة، طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي. القاهرة: منشو ارت المنظمة العربية للتنمية العربية ،2004م

22) الشرعة،حازم، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية،، دار الثقافة للنشر والتوز يع عمان ، 2010م.

23) محمد إبراهيمي، الوجيز في الإجراءات المدنية والإدارية، الجزء الأول، طبعة الرابعة، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2009م

24) عواد القضاة مفلح، أصول المحاكمات المدنية والتنظيم القضائي، دار الثقافة، عمان، 2008 م

25) عبد العزيز سعد، أبحاث تحليلية في القانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد، دار هومه، الجزائر، 2011م

ج/ المجلات:

1) خليفة مصطفى أبو عاشور ، ديانا جميل النمري ، " مستوى تطبيق الإدارة الإلكترونية في جامعة اليرموك من وجهة نظر الهيئة التدريسية والإداريين ."المجلة الأردنية في العلوم التربوية ، المجلد 09 ،العدد 02 ، الأردن،2013م.

2) محمد عبد اشتيوي، دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل الاتصال الإداري من وجهة نظر العاملين في جامعة القدس المفتوحة –فرع غزة، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد السابع عشر،العدد الثاني، كلية إدارة الأعمال –جامعة القدس المفتوحة – غزة – فلسطين، يونيو2013 م

3) هدى عباس قنبر، ميسون عدنان حامد، معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المكتبات الجامعية: جامعتي بغداد والمستنصرية نموذجا، مجلة الأستاذ، العدد210، المجلد 2، 2014م.

4) حسين باكير، المفهوم الشامل لتطبيق الادارة الالكترونية، مجلة آراء حول الخليج، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، عدد 23 ، أوت 2006 ، منشور على الموقع الالكتروني: .alibakeer.maktoobblog.com

5) نائل الحافظ العواملة ، الحكومة الإلكترونية ومستقبل الإدارة العامة. مجلة دراسات، الجامعة الأردنية ،المجلد 29،العدد 04 ،يناير2002م

6) محمد، بن إبارهيم التويجري، "التقرير السنوي الأول للحكومة الإلكترونية " . مجلة الخدمة المدنية العربية، العدد الأول، مايو ،2005م

7) نهاد أحمد إبراهيم السيد، الأثر القانوني للتبليغ القضائي الالكتروني في منازعات الشركات الأجنبية في النظامين السعودي والمصري "دراسة مقارنة" مجلة روح القوانين كلية الحقوق. المجلد الأول ، العدد الثامن والثمانون ، جامعة طنطا،2019م

8) شامي يسين،الإطار القانوني لفكرة التبليغ الرسمي،مجلة المعيار،المجلد التاسع ،العدد04، المركز الجامعي تسمسيلت، دسيمبر 2018م

9) هشام جاد هللا شخاتره، نحو تنظيم قانوني للتبليغ القضائي بطريق النشر في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردنية، المجلة القانونية،ب.س

10) نور عاكف الدباس، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني في قانون أصول المحاكمات المدنية الأردني،مجلة البلقاء للبحوث و الدراسات، المجلد 23 العدد 2، جامعة عمان الأهلية، 2020م

11) إسماعيل قطاف، الإشكالات العملية في إجراءات التبليغ القانوني، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد07،20 العدد02، ،كلية الحقوق، جامعة الجزائر-2- 2021م

12) إخلف سامية، التقاضي الإلكتروني بالجزائر في إطار التكنولوجيا الحديثة، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة عبد الحميد إبن باديس مستغانم، الجزائر،2021 م

13) مجلة دراسات البصرة \ السنة الرابعة عشرة \ العدد 34 كانون الأول 2019

14) يواو شهرزاد، بشير محمد أمين، التبليغ القانوني للمحبوس كأثر من آثار السير الحسن للعدالة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07 ،العدد 01، مخبر المرافق العمومية والتنمية- جامعة جيلالي ليابس -سيدي بلعباس، الجزائر،جوان 2021م.

د/الرسائل و المذكرات

أطروحات الدكتوراه

فارس علي عمر، التبليغات القضائية ودورها في حسم الدعوى المدنية دراسة مقارنة أطروحة الدكتوراه، كلية القانون جامعة الموصل،2004 م

رسائل الماجستير

1) محمد فواز عبد الفتاح حامد، أحكام التبليغ القضائي الإلكتروني، الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص كلية الحقوق جامعة الشرق الوسط كانون ثاني، 2021

2) عبد الماجد، العلول،مدى توافر متطلبات نجاح تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجمعيات الخيرية الكبرى في قطاع غزة وأثرها الاستعداد المؤسسي ضد الفساد رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، .2011م

3) محمد بن سعيد محمد العريشي، إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، 2008م

4) الحسنات، ساري عوض "معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الجامعات الفلسطينية". رسالة.ماجيستر في الدراسات التربوية،الرياض،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية 2006م

5) دانا عودل إسماعيل، التقاضي الالكتروني امام المحاكم المدنية دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة جامعة السليمانية، 2016م

6) أنسام رسام غضبان، مصدر حجية التوقيع في الإثبات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2003 م.

و/ المؤتمرات العلمية

1) سي يوسف قاسي، الإدارة الالكترونية: المفهوم والأهداف، المداخلة الإطار المفاهيمي للمرفق العام الاكتروني، المؤتمر الدولي: النظام القانوني للمرفق العام الالكتروني واقع-تحديات-آفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، البويرة ،2018م

2) محمد المتولي ، إدارة الموارد البشرية لتطبيق الحكومة الإلكترونية في دول عربية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول الذي نظمته شرطة دبي من 24 إلى 26 أفريل 2003م

3) ياسين ، سعد غالب ، الإدارة الالكترونية وأفاق تطبيقاتها العربية ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، 2005 م

4) بوسليماني صليحة ، مداخلة بعنوان" واقع ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في المرافق العامة في الجزائر دراسة نموذجية لمصالح الحالة المدنية"، المؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني واقع-تحديات آفاق، قسم الحقوق، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، أيام 26-27 نوفمبر 2018م

المواقع الالكترونية :

1) https://alkanounia.info/?p=10804

الفهرس

الفهرس

إهداء

كلمة شكر

مقدمة.....1-3

الفصل الأول: الإطار العام للإدارة الالكترونية	
المبحث الأول: ماهية الإدارة الالكترونية	05
المطلب الأول :تعريف الإدارة الالكترونية وخصائصها	05
أولا : تعريف الإدارة الالكترونية	06
ثانيا :خصائص الإدارة الالكترونية	11
المطلب الثاني :مبادئ وأهداف الإدارة الالكترونية	13
أولا : مبادئ الإدارة الالكترونية	13
ثانيا: أهداف الإدارة الالكترونية	15
المبحث الثاني: التحول نحو الإدارة الالكترونية	17
المطلب الأول :دوافع التحول نحو الإدارة الالكترونية	17
المطلب الثاني :المتطلبات التحول نحو الإدارة الالكترونية	18

الفصل الثاني: مامدى نجاعة التبليغ الالكتروني في الإجراءات المدنية " التبيلغ في القضاء"	
المبحث الأول: ماهية التبليغ القضائي الالكتروني	27
المطلب الأول :مفهوم التبليغ القضائي الالكتروني	27
المطلب الثاني :مبررات الأخذ بالتبليغ القضائي الالكتروني و الأساس القانوني المعتمد في استعمال التبليغ القضائي الالكتروني	32
المبحث الثاني: مساهمة التبليغ القضائي الالكتروني في تجاوز اشكالية التبليغ القضائي العادي	36
المطلب الأول :الوسائل المستعملة في التبليغ القضائي الالكتروني	36
المطلب الثاني :إجراءات التبليغ القضائي الالكتروني في العمل القضائي و ضمانات حماية التبليغ القضائي الالكتروني	44
الخاتمة	51
قائمة المصادر والمراجع	54
الفهرس	